الخارجية المصرية وقضية تغيير مجرى نهر الأردن
دراسة وثائقية
(١٩٥٣ - ١٩٦٣م)

د. خالد عيد الناغية

الخارجية المصرية وقضية تغيير مجرى نهر الأردن
دراسة وثائقية
(١٩٥٣ - ١٩٦٣م)

د. خالد عيد الناغية

مقدمة:

تعد قضية المياه فى عالمنا العربى من القضايا القديمة التى بدأت منذ عهود مضت، نتيجة لعدة عوامل لعل من أهمها: ندرة مياه الأمطار، وعدم وجود منابع داخلية كافية، خاصة أن معظم منابع الأنهار فى الدول العربية تأتى من خارج حدودها الجغرافية، مما يجعل مسألة الحصول على المياه من الأمور الصعبة فى ظل تحكم دول أخرى فى هذه المنابع.

وتتجلى هذه المشكلة فى نهر الأردن الذى يجرى فى كل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة، ويتكون من عدة روافد رئيسية ناتجة عن تجمع مياه الأمطار المتساقطة فى فصل الشتاء، وهذه الروافد هى نهر الحصبانى فى لبنان، ونهر بانياس بسوريا، ونهر دان بإسرائيل، واليرموك بسوريا.

وقد بدأت هذه المشكلة تتفاقم بعد احتلال إسرائيل لفلسطين، واعتدائها على مياه نهر الأردن وتحويلها إلى داخل الأراضى المحتلة، خاصة أن السياسة الخارجية لهذه الدولة كانت تقوم على أساس خلق المشاكل بينها وبين الدول العربية من وقت لآخر، وإيهام الرأى العام العالمى بأن لليهود مشكلة تتطلب الحل.

وكانت الخارجية المصرية تعى تماماً تلك السياسة التى تتبعها إسرائيل، والتى تهدف من ورائها لإثارة المشاكل مع الدول العربية وحرمانها من الاستقرار والتفرغ لشئونها وإصلاحاتها الداخلية، كما أنها كانت تستخدمها كورقة ضغط للقبول بأى حل ترتضيه هى للقضية الفلسطينية[١].

وقد تابعت الخارجية المصرية عن طريق جميع سفاراتها ومفوضياتها فى

الخارج المحاولات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن ، كما رصدت موقف الدول العربية المتضررة من هذه المحاولات الإسرائيلية، ومن هنا تأتى أهمية دراسة موضوع "الخارجية المصرية وقضية تغيير مجرى نهر الأردن" لتبين الدور المحورى والهام الذى قامت به الخارجية المصرية فى هذه المشكلة.

وقد قسمت الدراسة إلى المحاور التالية :

- الخارجية المصرية ومحاولة إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن .
- الخارجية المصرية ومشروع جونستون .
- الخارجية المصرية وتنفيذ إسرائيل مشروع تغيير مجرى نهر الأردن.
- الخارجية المصرية ومتابعة موقف الدول العربية المعنية من المشروع الإسرائيلى .
- الخارجية المصرية ومحاولة إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن :

بدأت مشكلة المياه فى حوض نهر الأردن فى أعقاب قيام إسرائيل بتنفيذ أول مشروعاتها المائية عام ١٩٥١م؛ عن طريق تحويل المياه من بحيرة "الحولة" التى تقع على نهر الأردن شمال بحيرة طبرية، واستخدام هذه المياه فى مشروع التوسع الزراعى داخل الأراضى الإسرائيلية، وكذلك تجفيف المستنقعات حول هذه البحيرة، واستخدام تلك الأراضى فى الزراعة[٢]، كما خططت إسرائيل خلال عشر سنوات من تنفيذ مشروع تحويل مياه مجرى نهر الأردن إلى صحراء النقب لرى ثلاثة ملايين دونم[*] بتوفير ١٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، لذا قررت الحكومة الإسرائيلية فى يوليه ١٩٥٣م تحويل مجرى نهر الأردن ونقل مياهه إلى صحراء النقب[٣] .

ونظرا لخطورة ما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية من تحويل مجرى نهر الأردن على القضية الفلسطينية، طلبت وزارة الخارجية المصرية من السفارة المصرية بعمان موافاتها بجميع البيانات التى تتعلق بالمشروعات الإسرائيلية فى

حوض نهر الأردن، فأعدت السفارة تقريراً وافياً عن المشروع الإسرائيلى بتحويل مجرى النهر، أعده عز الدين عبد العزيز السكرتير الثالث بالسفارة ، أشار فيه إلى أن ما أقدمت عليه إسرائيل يتعارض مع قرار رئيس هيئة المراقبين الدوليين، الذى يقضى بضرورة إيقاف المشروعات التى تسعى إسرائيل القيام بها فى مجرى نهر الأردن ، حتى يتم التوصل إلى قرار بشأن القضية الفلسطينية ، وأن رفض إسرائيل قبول قرار رئيس هيئة مراقبى الأمم المتحدة يهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع التى استفادت منه كثيراً فى تنفيذ سياستها(٤).

وأكد التقرير أن إسرائيل لم تدخل فى حسابها الظروف العالمية والتطور السياسى فى مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢م ، وأن الرأى العام الدولى، بدأ قسم منه يميل إلى أن يكون محايداً فى النزاع العربى - الإسرائيلى بعد أن كان يشيح بوجهه -خاصة الأمريكى الذى كان يؤيد إسرائيل سواء كانت ظالمة أو مظلومة- عن سماع البراهين التى يقدمها العرب بعد أن أعمته أباطيل الدعاية الصهيونية. وبين التقرير أن المشروع الإسرائيلى أثار ضجة عامة فى العالم، لأنه إذا كتب له النجاح سيفقد العرب كل أمل فى استعادة حقوقهم المغتصبة فى فلسطين، لأنه سيؤدى إلى تفوق عسكرى إسرائيلى كبير، علاوة على ازدياد إمكانياتها الزراعية والصناعية التى ستساعدها على الاحتفاظ بكيانها لمدة طويلة، وعلى الجانب الآخر إضعاف إمكانيات الدول العربية المجاورة مثل سوريا وفلسطين(٥).

وحددت السفارة المصرية بعمان أن المشروع الإسرائيلى يرتكز على خطتين أساسيتين:

الخطة الأولى : الهدف منها تحويل مياه نهر الأردن من مجراه الحالى إلى داخل إسرائيل حتى يتسنى لها زراعة مساحة شاسعة من منطقة النقب تصل إلى أربعة ملايين دونم ، وإقامة مشروعات صناعية على المعادن التى تحتفظ بها تلك المنطقة، وبالتالى زيادة عدد سكان إسرائيل إلى ٤ مليون نسمة خلال عشرة أعوام.

الخطة الثانية : تحويل مياه نهر الأردن لإفقار الأردن ثم السيطرة عليه[٦].

ولكى تنفذ إسرائيل الخطة الأولى كان عليها تنفيذ عدة مشروعات فى حوض نهر الأردن وهى :

١- إنشاء قناة من منابع نهر الأردن الشمالية على بعد كيلومترات من بلدة المطلة، والغرض من إنشاء هذه القناة هو نقل مياه الأردن إلى بحيرة صناعية كبرى يزمع إنشاؤها عند بلدة بيت ناتوفا Bait Natifa على حافة سهل الباطوف(*) Battuf

٢ - إنشاء قناة ثانية لأن كميات المياه التى تنقلها القناة الأولى غير كافية لمشاريع الرى اليهودية البعيدة المدى، وهذه القناة تخرج من نهر الأردن من نقطة على بعد ميل جنوب بلدة "قرية الأردن" وتسمى بالعبرية "مشمار هاردن" التى تقع جنوب بحيرة "الحولة"، على أن تسير هذه القناة فى موازاة القناة الأولى إلى الغرب لتصب فى البحيرة الصناعية. والغرض من إنشاء هذه القناة الثانية هو العمل على تجفيف بحيرة "الحولة"، ونقل أكبر كمية من مياهها إلى بحيرتهم الصناعية، وبالفعل بدأوا فى حفر هذه القناة فى أول سبتمبر عام ١٩٥٣م[٧].

مشاريع المياه فى فلسطين: مخططات مستمرة للتهويد

مصدر الخريطة:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bb849b23-f3d6-49d2-9e06-682ae4f12941

وفى الحقيقة فإن السفارة المصرية بعمان فى المذكرة التى بعثت بها إلى وزارة الخارجية المصرية أكدت على الأضرار التى قد تلحق بالعرب من جراء شق هذه القناة، إذ ستتحول مياه بحيرة "الحولة"، أو الجزء الأكبر منها على الأقل إلى بحيرة إسرائيلية، ومن ثم يلحق الضرر بنحو ١٥ ألف شخص من العرب الذين يقطنون هذه الجهة. ولا يقتصر الأذى على هؤلاء بل يتعداه إلى الثروة الحيوانية، فتفقد نحو ٥٠ ألف رأس ماشية غذاءها ومشربها، نظرا لأن المنطقة تعتمد على تربية الماشية وإعداد المراعى، كما سيجدب من جراء تنفيذ هذا المشروع حوالى ٢٤ ألف دونم لتصبح صحراء لا زرع فيها ولا ماء فيها، بالإضافة إلى أن إسرائيل ستتمكن من توليد كميات هائلة من الطاقة الكهربائية لو أنها فكرت فى إقامة سد كبير فى أول هذه القناة الثانية ارتفاعه أربعين متراً عن سطح البحر، ثم تنشأ محطة توليد للكهرباء على بعد ٢كم من السد فى مكان منخفض بمقدار ٢٠٠ متر تحت سطح البحر، وبالتالى تتمكن إسرائيل من توليد ٢٤ ألف كيلو متر فى الساعة[٨].

٣- إنشاء قناة ثالثة فى جنوب القناة الثانية وتبدأ من نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية بواسطة مضخات كبرى على أن تصب المياه التى تنقلها بهذه الطريقة فى بحيرتهم الصناعية، وأكدت السفارة المصرية بعمان أن اليهود جادون فى إنشاء هذه القناة، وأنهم اتخذوا بالفعل خطوات إيجابية فى سبيل تنفيذها ، فاتفقوا مع شركة براون بوفرى، وهى من أكبر المصانع السويسرية فى إنتاج الآلات الكهربائية ، ولذلك طلب السفير عز الدين عبد العزيز من الخارجية المصرية إبلاغ المفوضية المصرية فى برن بالحصول على كراسة المشروع التى أصدرتها الشركة السويسرية[٩].

ورصدت السفارة المصرية بعمان النتائج التى تترتب على نجاح إسرائيل فى تنفيذ هذه المشروعات المائية؛ إذ تتمكن إسرائيل من زيادة مساحة أراضيها المنزرعة من ٤٤٤ ألف دونم إلى ٤ مليون دونم خلال عشر سنوات، وكانت المساحة

المزروعة فى ١٩٤٨م ٢٢٢ ألف دونم، كما أضافت السفارة المصرية بأن المشروعات المائية لإسرائيل تشكل خطراً مباشراً على سوريا عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ، فمن الناحية الاقتصادية إذا أنجز هذا المشروع سيؤثر على الحياة المدنية لكثير من السكان العرب فى القرى الواقعة فى المنطقة الحرام الذين يعتمدون على نهر الأردن فى زراعة أراضيهم ، أما من الناحية السياسية فسيسمح هذا المشروع لإسرائيل بالسيطرة على المنطقة الحرام الأمر الذى لا تسمح به اتفاقية الهدنة(×).

أما من الناحية العسكرية فإن هذا المشروع سيسمح لإسرائيل بأن تتحكم فى بعض الأراضى بعد تحويلها من منطقة منزوعة السلاح إلى منطقة تحت سيطرتها، ولهذا احتجت الحكومة السورية على المشروع الإسرائيلى، وقد بُنى هذا الاحتجاج على أساس أن هذا المشروع سيؤثر على النواحى السياسية والعسكرية والاقتصادية فى هذه المنطقة التى تعتبر منطقة غير عسكرية، كما نصت على ذلك اتفاقية رودس ١٩٤٩م(١٠). وقد أيد الجنرال بينكه رئيس هيئة مراقبى الأمم المتحدة وجهة النظر السورية، وذلك عندما قام بزيارة المنطقة المجردة أو المنزوعة السلاح فى سبتمبر١٩٥٣م، ودرس المشروع الإسرائيلى وطلب من إسرائيل إيقاف جميع العمليات، إلا أنها لم تسمع له، وأخذت تسير بخطوات متقدمة فى تنفيذ مشروعها(١١).

وتعتمد الخطة الثانية كى تدخل مرحلة التنفيذ على إنشاء قناة تخرج من البحر المتوسط قرب خليج عكا ثم تتجه شرقا حتى خط طول ١٩و٣٥شرقاً، ثم تنحنى إلى الجنوب وتسير بحذاء الشاطئ الغربى لبحيرة طبرية على أن تصب بواسطة قناة فرعية، أما القناة الأصلية فتتابع سيرها إلى الجنوب حتى تصب فى نهر الأردن، وأبرزت مذكرة السفارة المصرية بعمان التى بعثت بها إلى وزارة الخارجية المصرية فى أكتوبر ١٩٥٣م الفوائد التى ستجنيها إسرائيل من إنشاء هذه القناة والتى تتمثل فى :

١- تعويض بحيرة طبرية بجزء من المياه التى فقدتها، نتيجة تنفيذ الخطة الأولى من المشروع الإسرائيلى، والذى يرمى إلى تحويل مياه الأردن الشمالى إلى إسرائيل .

٢- أن يعوض النقص الذى يصيب مياه البحر الميت، وبالتالى يحول دون جفافه، ويمكن إسرائيل من استخراج البوتاس من هذا البحر الذى يقع نصف شاطئه الغربى فى أيديهم.

٣- مزج مياه نهر الأردن الباقية بمياه البحر المالحة مما يسبب ضررا بالغا بالمحاصيل.

٤- القضاء على معظم الفوائد التى سوف تجنيها الأردن من وراء تنفيذ مشروع اليرموك، والذى تعول عليه كثيرا فى تحسين أحوالها الاقتصادية(١٢).

وأكد عز الدين عبد العزيز فى تقريره أيضاً أن المشروع الإسرائيلى فى خطته الثانية يحمل فى طياته تفكيراً شيطانياً، وهو رغبة إسرائيل فى سحق المملكة الأردنية الهاشمية، لأنها فى نظرها تشكل الخط الأمامى الذى يجب تحطيمه، إلا أنهم يعلمون أنه لا يمكنهم الاعتداء عليها ، وإن كانوا متفوقين من الناحية العسكرية ، وذلك لوجود القوات البريطانية فى الأردن، وأهميتها فى نظر السياسة البريطانية، واتجاه الخطوط العريضة للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط إلى ضرورة الاحتفاظ بالأردن لكى تعوضهم عن خروجهم من قاعدة قناة السويس، ومن ثم استبعدت إسرائيل أن تغامر بحرب هجومية من تلقاء نفسها على الأردن، وفضلت اللجوء إلى هذه الخطة الثانية من المشروع الإسرائيلى، لتحويل مياه نهر الأردن لإفقار الأردن ثم السيطرة عليه(١٣).

وأخذت البعثات الدبلوماسية المصرية بالخارج تتابع عن كثب محاولة إسرائيل الشروع فى تنفيذ مشروع تغيير مجرى نهر الأردن؛ فأيدت الخارجية المصرية وجهة نظر عز الدين عبد العزيز السكرتير الثالث بالسفارة المصرية بعمان بضرورة مخاطبة وزير مصر المفوض فى برن لمعرفة المزيد من التفصيل

عن اتفاق شركة براون بوفرى السويسرية - المتخصصة فى صناعة الآلات الكهربائية- مع إسرائيل ، لتنفيذ عدد من مشروعات الرى فى إسرائيل، فقد تلقى وزير مصر المفوض فى برن بسويسرا تعليمات من وكيل وزارة الخارجية المصرية بموافاة وزارة الخارجية بعدة نسخ من كراسة المشروعات التى وضعتها هذه الشركة السويسرية لإسرائيل (١٤).

وبناءً على هذه التعليمات أجرت المفوضية المصرية بسويسرا التحريات اللازمة عن الموضوع الذى كلفت به، وأوضحت بأن شركة براون بوفرى لا تصدر مثل هذه الكراسات قبل الانتهاء من المشروع نهائياً، ولكن المفوضية أكدت أن الشركة على صلة وثيقة بالحكومة الإسرائيلية وأنها تسعى دائما لإقامة مشروعات فى إسرائيل، كما لا توجد كراسة صادرة من الشركة، وأن الأمر لا يتعدى عروضا مقدمة من هذه الشركة للحكومة الإسرائيلية(١٥).

■ **الخارجية المصرية ومشروع جونستون :**

عندما تقلد الرئيس الأمريكى أيزنهاور مهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية فى يناير ١٩٥٣م قام بتعيين أريك جونستون رئيس المجلس الاستشارى للتنمية العالمية كممثل شخصى له برتبة سفير من أجل تسوية قضية مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية، وقام جونستون بأربع جولات فى منطقة الشرق الأوسط زار خلالها مصر، وسوريا، ولبنان، وإسرائيل من أجل الحصول على موافقة هذه الدول على مشروعه الموحد لمصادر نهر الأردن(١٦).

وقد استقبلت مصر أريك جونستون بالترحاب لدرجة أن الخارجية الأمريكية أرسلت برقية شكر إلى وزارة الخارجية المصرية فى ١٨/١١/١٩٥٣م تضمنت عظيم تقديرها لحسن الاستقبال والاستعداد الطيب الذى أبدته مصر تجاه أريك جونستون ، لبحث مشروع الانتفاع المشترك لمياه نهر الأردن(١٧).

وبعد عامين من المفاوضات المكثفة أجراها جونستون مع الدول العربية وإسرائيل أمكن تحديد النقاط الرئيسية فى مشروعه وهى:

١- تجفيف بحيرة الحولة واستصلاحها لغرض الزراعة.

٢- اعتبار بحيرة طبرية خزانا طبيعيا لمياه نهرى الأردن واليرموك.

٣- استثمار مياه نهر الحاصبانى والوزانى وبانياس لرى الجليل الأعلى، ومناطق الحولة ومرج بن عامر.

٤- بناء سدين على نهر اليرموك - سد المقارن ، وسد العدسية - لتحويل

مشاريع المياه فى فلسطين: مخططات مستمرة للتهويد

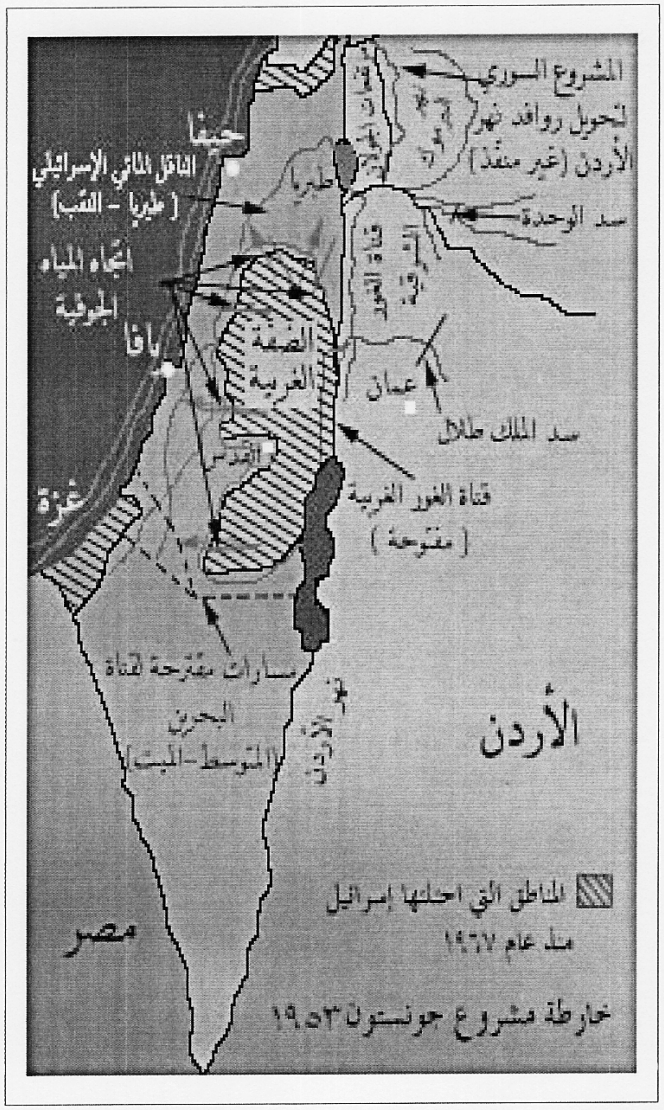

مصدر الخريطة:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bb849b23-f3d6-49d2-9e06-682ae4f12941

فيضان نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية[١٨].

كان هدف مشروع جونستون هو حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بإعادة توطينهم من خلال إقامة عدد من مشاريع الرى لتوفير المياه لهم فى حوض نهر الأردن ، فقد كانت خطته تقوم على رى حوالى ٢٥٠ ألف فدان من الأراضى جنوب الأردن لإيواء ٢٠٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين، وتحويل الأردن إلى دولة قابلة للحياة ، لكن هذه الخطة لم تحظ بالموافقة، رغم الموافقة المشروطة لملك الأردن عليها، ففى الرسالة التى بعث بها جونستون لوزارة الخارجية الأمريكية أشار فيها إلى أنه التقى بالملك حسين ملك الأردن والرئيس المصرى جمال عبد الناصر ومحمود فوزى وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، وأن الملك حسين كان يرغب فى المضى قدماً نحو الموافقة على خطته الموحدة، إذا وافق عليها عبد الناصر، كما أن محمود فوزى كان يرى أن خطة جونستون منطقية[١٩] رغم ذاك كله لم تحظ الاتفاقية بالموافقة وظلت فى الأدراج بسبب رفض جامعة الدول العربية لها سنة ١٩٥٥م[٢٠].

وقد تابعت وزارة الخارجية المصرية من خلال الإدارة العربية بالوزارة وكذا سفرائها فى الخارج، موقف الدول العربية من مشروع جونستون ، فقد كتبت الإدارة العربية تقريراً عن أعمال اللجنة الثلاثية العربية لبحث تحويل مجرى نهر الأردن جاء فيه أنه شكلت لجنة من قبل مجلس الجامعة العربية لدراسة مشروع جونستون، وقدمت اللجنة مشروعاً مضاداً لم يقبل به جونستون، كما أن سفير الأردن بالقاهرة السيد محمد الشريقى أوضح أن مشروع جونستون يرمى إلى تخزين المياه فى بحيرة طبرية، بحيث يصبح تتجكم إسرائيل فى حصة كبيرة من هذه المياه، وخطورة هذا المشروع أنه يضع نهر الأردن كله تحت تصرف إسرائيل، ويجعل العرب مضطرين للتعاون مع إسرائيل عن طريقه والتسليم لها ببعض الحقوق[٢١].

وقد حرص السفير المصرى فى عمان على مقابلة وزير خارجية الأردن

الدكتور حسين فخرى الخالدى، لمعرفة موقف بلاده من زيارة أريك جونستون لمنطقة الشرق الأوسط، ومشروعه الخاص باستثمار موارد مياه نهر الأردن الذى وضعته سلطة وادى التنسى الأمريكية بناء على رغبة قدمت من هيئة الأمم المتحدة، وأكد له وزير الخارجية أن هذا المشروع يحقق لإسرائيل نصيب الأسد من مياه نهر الأردن ، وأنه مشروع يضر بالعرب سياسياً واقتصادياً، ويؤدى إلى تصدع الوحدة العربية ، وأنه إذا قيل لليهود اطلبوا ما شئتم فلن يطالبوا بأكثر مما أعطى لهم فى مشروع جونستون هذا. وذكر الخالدى للسفير المصرى بأنه لا يسير فى حكمه على مشروع جونستون وراء العاطفة، وإنما يتحدث عن بحث ودراسة، حيث عرض المشروع على المختصين وانتهى إلى إعداد تقرير مفصل عن هذا المشروع قدمه لرئيس حكومته(٢٢).

وأوضح السفير المصرى بعمان فى رسالته إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى نوفمبر ١٩٥٣م أنه أبلغ وزير الخارجية الأردنية أن وزارة الخارجية المصرية مهتمة بمشروع جونستون وأن مصر جادة فى دراسته، وأنها طلبت منه أن يناقش هذا المشروع معه، والاطلاع على ملاحظاته حوله، لذلك أعطى الدكتور الخالدى تقريره عن المشروع إلى السفير المصرى بعمان الذى قام بتصويره وأرسل نسخة منه إلى وزارة الخارجية المصرية لدراسته، ولكى يكون مرجعاً يسترشد به من وكل إليهم بحث هذا المشروع ودراسته، وبالفعل قام وكيل وزير الخارجية بعرض هذا التقرير على وزير الخارجية المصرية والإدارة العربية بالوزارة، كما أرسلت نسخة من تقرير الخالدى إلى وزير الأشغال، والدكتور أحمد سليم سكرتير مجلس الإنتاج القومى والبكباشى محمود رياض رئيس قسم شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية(٢٣)، وذلك لدراسته وإعداد مذكرة بشأنه حتى تصبح الصورة واضحة عند قيام الحكومة المصرية باتخاذ موقف من مشروع جونستون.

وبدأ الدكتور حسين فخرى الخالدى تقريره إلى رئيس حكومته بقوله " أرى من واجبى أن أتقدم لدولتكم بتقرير تمهيدى عن زيارة المستر أريك جونستون -

مبعوث الرئيس أيزنهاور إلى عمان – وعن مهمته التى يزور من أجلها بعض بلدان الشرق الأوسط العربى بما فيها إسرائيل ٠ وأود بهذه المناسبة أن أذكر أننى طالعت التقرير الذى حمله جونستون والذى وصلتنا منه نسخة من سفارتنا فى واشنطن وموضوعه "استثمار موارد المياه الموحدة لمنطقة وادى الأردن" وهو التقرير الذى حضرته شركة "شاسن ماين" الأمريكية ، كما طالعت أيضا تقرير الخبير سيفيت الذى وضعه لوكالة غوث اللاجئين والذى وصلتنا نسخة منه أيضا من سفارتنا بواشنطن ، وعنوان هذا التقرير الثانى " الأوجه القضائية لمشروع استثمار وادى الأردن " (٢٤).

وأشار الخالدى فى تقريره أن جونستون كان يحمل خطابا لرئيس الوزراء الأردنى من الرئيس الأمريكى أيزنهاور جاء فيه " ... أرسل جونستون وهو رئيس المجلس الاستشارى الدولى كممثل شخصى لى برتبة سفير ليبحث معكم قضايا تهم بلدان الشرق الأدنى ، إننى أعتقد أن الوضع فى الشرق الأدنى وصل إلى مرحلة تجعلنا نركز أحسن مجهودنا لخلق حالات لتسير قدما فى تحقيق المشاريع لاستثمار موارد هذه المنطقة. وعندما عينت المستر جونستون لهذه البعثة المهمة أكدت له اعتمادى التام عليه وفوضته بأن يقدم لكم آرائى الشخصية. وبالنظر للفوائد العديدة التى أعتقد بأنها ستنتج عن محاولاتنا المشتركة لإيجاد الحلول المرضية للمشاكل القائمة فى هذه المنطقة فإنى على يقين أنكم ستساهمون بجميع الطرق الممكنة لنجاح مهمة المستر جونستون " (٢٥).

يتبين من الخطاب الذى وجه الرئيس الأمريكى أيزنهاور إلى الحكومة الأردنية، والخاص بطبيعة عمل مبعوثه الشخصى جونستون بأنه كان يعول بشكل كبير على مشروع جونستون كوسيلة لحل القضية الفلسطينية على اعتبار أن التعاون الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، والاتفاق حول استغلال مياه حوض نهر الأردن يترتب عليه الوصول إلى اتفاقيات سياسية بينهم، وبالتالى إيجاد تسوية سلمية للصراع العربى – الإسرائيلى.

وقد عدد وزير خارجية الأردن فى تقريره الأسباب التى جعلته يرفض مشروع جونستون، وأوصى رئيس وزرائه أن يضع هذه الأسباب فى الاعتبار عند اتخاذ موقف من هذا المشروع ولعل من أهمها :

١- أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اتخذت قراراً فى اجتماعها الذى عقد فى عمان فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣م يقضى برفض الدول العربية الثلاث التى لها مصالح مشتركة فى حوض مياه نهر الأردن (منابعه وروافده) رفضا تاماً البحث فى أى مشروع مشترك لاستثمار مياه هذا النهر مع العدو إسرائيل، ولذلك كان على الحكومة الأردنية أن ترفض بحث المشروع مع جونستون بعد أن أصدرت اللجنة السياسة لجامعة الدول العربية قرارها.

٢- أن مشروع جونستون تجاهل الاتفاقية التمهيدية التى عقدتها وكالة غوث اللاجئين× مع الحكومة الأردنية لاستثمار مياه اليرموك، والأموال التى أنفقت عليه من الوكالة والنقطة الرابعة والقرض البريطانى ، كما تجاهل الاتفاقية التى عقدت بين الحكومتين السورية والأردنية.

٣- أن المشروع أهمل الحدود السياسية ، على الرغم من أهميتها فى ظل الوجود الإسرائيلى، وما لها من أهمية بالغة عند إجراء المباحثات والمفاوضات والاتفاقيات التى يجب أن تتم بين إسرائيل والدول العربية المجاورة قبل الشروع فى استثمار مياه حوض النهر .

٤- إن المشروع اتخذ من بحيرة طبرية خزانا لتجميع المياه ، وهذه البحيرة تقع مع شواطئها فى إسرائيل، ومن ثم تصبح الأردن تحت رحمة إسرائيل فيما يتعلق بتخزين المياه التى تحتاج إليها، وأن الحكومة الأردنية لن تقبل ذلك .

٥- إن كمية المياه التى تحصل عليها الأردن من مشروع جونستون تكفى لرى ٤٩٠ ألف دونم، بينما ما تحصل عليه إسرائيل يكفى لرى ٤١٦ ألف دونم ، أى أن مقدار الدونمات التى ستروى بالأردن لا يزيد عن إسرائيل إلا بمقدار سبعين ألف دونم تقريباً، ولكن ليس العبرة بزيادة عدد الدونمات بل العبرة بجودة الأرض

وصلاحيتها للزراعة، فالأراضى الموجودة فى إسرائيل هى من أجود أنواع الأراضى الزراعية، بينما الأراضى الأردنية فى غور الأردن تختلف عن ذلك كثيراً، لأن قسماً كبيراً منها لا يصلح للزراعة بسبب شدة ملوحة الأرض، وحتى وإن كان قابلاً للزراعة فلن يكون ذلك إلا بعد شطفه عشرات المرات بالماء العذب، أى أن إسرائيل ستستفيد كثيراً من استثمار المياه فى مشروع جونستون. هذا بالإضافة إلى أن اليهود قد أثبتوا منذ القدم أن فى استطاعة العائلة اليهودية الواحدة أن تعيش على خمسة دونمات من الأراضى التى تروى بالمياه الجارية باستعمالهم طريقة الزراعة الكثيفة، واستعانتهم بمنتجات الألبان والدواجن، والصناعات الصغيرة البيئية، وما يتلقونه من قروض ومساعدات من مؤسساتهم وجمعياتهم التعاونية ، بينما لا تستطيع العائلة العربية العيش على أقل من ثلاثين دونما تروى بالمياه الجارية [٢٦].

وبناءً عليه لا يمكن لهذا المشروع الموحد المشترك أن يفيد أكثر من ٢٠ ألف عائلة عربية أو مائة ألف لا جئ ، بينما يستطيع اليهود حشد مائة ألف عائلة، أى ٤٠٠ ألف أو أكثر من المهاجرين اليهود الذين يتدفقون على الأراضى المحتلة فى فلسطين، ومعنى قبول هذا المشروع زيادة قوة استيعاب لليهود فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وحشد أكبر عدد منهم فى المنطقة التى تواجه الأردن فى الحولة وطبرية وبيسان.

٦- إن مشروع جونستون يغير من معالم نهر الأردن خاصة فى القسم الجنوبى منه، حيث يوجد مكان الغطاس أو المعمودية المقدسة ، كما أن المياه ستقل فيه فى فصل الصيف إلى ما يقارب الثلث، مما يؤدى إلى ملوحة مياهه، ويقضى على المزارع الصغيرة التى تستفيد من مياهه العذبة.

٧- إن جونستون فى مشروعه تجاهل تماماً الاعتبارات الدينية للمسيحيين، نظراً لأن لنهر الأردن ولبحيرة طبرية لهما مكانة كبيرة فى نفوسهم، إذ ستتأثر البحيرة والنهر من ارتفاع أو انخفاض مياه البحيرة المقدسة والنهر المقدس الذى

عُمد فيه السيد المسيح عليه السلام، وبالتالى تتعرض الأماكن المقدسة المنتشرة على شواطئ البحيرة إلى انهيار جزء منها، بسبب الأعمال الهندسية التى ستجرى فى هذه المنطقة.

٨- إن الدول العربية فى حالة حرب مع إسرائيل، وأن هذه الدول لا يمكن لها الاعتراف بالأمر الواقع، وأن من واجبها فرض حصار مشدد على إسرائيل بمنع المواد الغذائية عنها، وكذا منع الماء، وأن الدخول فى مفاوضات أو اتفاقات مع إسرائيل سابق لأوانه، وقبل حصول عرب فلسطين على حقوقهم كاملة، وتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين السياسية أولاً وقبل أى شىء(٢٧).

لو أمعنا النظر فى الحجج التى أدلى بها وزير خارجية الأردن والتى ضمنها فى تقريره الذى بعث به لرئيس حكومته، وحصلت الخارجية المصرية على نسخة منه، والتى دفعته إلى رفض مشروع جونستون، نجدها تتفق إلى حد كبير مع الأسباب التى ذكرتها بقية الدول العربية فى رفضها لهذا المشروع ، مما يدل على مدى الاتفاق بين الدول العربية حول هذا المشروع الذى يضر بمصالح الدول العربية المشتركة فى حوض نهر الأردن.

ويتضح مما سبق أيضًا أن الحكومة الأردنية عارضت مشروع جونستون لأسباب سياسية واقتصادية ودينية ، كما أن المشروع يجعل تخزين المياه فى بحيرة طبرية الواقعة تحت سيطرة إسرائيل والتى رفضت أن تكون تحت سيطرة الأمم المتحدة، وأن المشروع يزيد من ملوحة المياه فى النهر فى الجزء الواقع فى الأردن مما يؤثر على الزراعة وعلى خصوبة الأرض.

وعرض أحمد فتحى رضوان السفير المصرى بعمان لوزارة الخارجية المصرية وجهة نظر السفير الأمريكى فى عمان بشأن أسباب رفض العرب مشروع جونستون وحصرها فى سببين رئيسيين هما :

١- أن جونستون ربط مشروعه بمشكلة اللاجئين.

٢- صلة جونستون نفسه ببعض أصحاب رؤوس الأموال اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدى عدم الثقة به من جانب الدول العربية [٢٨].

وأما عن موقف سوريا من مشروع جونستون فنجد أن السفارة المصرية بدمشق تابعت بكل دقة الموقف السورى من هذا المشروع بناءً على تكليف من وزارة الخارجية المصرية، ففى رسالة السفير محمود رياض إلى وكيل الخارجية المصرية فى أغسطس ١٩٥٥م بين فيها أن الحكومة السورية أرجأت الفصل فى مشروع جونستون، لأن اللجنة الفنية التى أسند إليها دراسة المشروع لم تنته من دراسته، كما أن الحكومة الموجودة فى سوريا تنتهى فترة حكمها فى نهاية شهر أغسطس ١٩٥٥م، لذا فإن الحكومة التى تتشكل هى التى تبحث المشروع من الناحية السياسة ولن يحدث ذلك قبل أواخر سبتمبر عام ١٩٥٥م[٢٩]، لذا طالب ممثلو حكومات لبنان وسوريا والأردن تأجيل زيارة جونستون إلى سوريا ، ولما كان جونستون يقدر المشاكل الناشئة عن الانتخابات فى سوريا، وأن الخارجية الأمريكية ترغب فى استيعاب الحكومات العربية إلى أقصى حد ممكن ، فقد قرر جونستون تأجيل زيارته إلى دمشق إلى نهاية شهر سبتمبر١٩٥٥م [٣٠].

وفى حقيقة الأمر أن الانتخابات السورية لم تكن العامل الوحيد فى تأجيل زيارة جونستون للمنطقة والتى كان مقرر لها شهر يونيه عام ١٩٥٥م ، وإنما كان هناك عوامل أخرى من بينها:

أ- عدم وضوح موقف إسرائيل من مشروع جونستون.

ب- مغادرة الملك حسين الأردن فى شهر يونيه.

ج - استقالة رئيس الوزراء الأردن توفيق المهدى وتشكيل سعيد المفتى حكومة جديدة[٣١].

وفى لبنان التقى أريك جونستون برئيس وزراء لبنان عبد الله اليافى ، وبحث معه المهمة التى جاء من أجلها، وقد بين له الرئيس اللبنانى بعبارات لا لبس فيها أن لبنان ترفض كلية البحث فى أى مشروع مشترك لاستثمار المياه مع إسرائيل،

والدخول فى مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة معها حول هذا الموضوع .

كما رفضت الحكومة العراقية برئاسة الدكتور فاضل الجمالى البحث مع جونستون هذا المشروع أو حتى السماح له بدخول العراق ، والسبب الذى دفعها إلى اتخاذ هذا الموقف من جونستون ومشروعه هو أنه ثبت لدى الحكومة العراقية أن هذا المبعوث الأمريكى له اتصالات قوية بالحركة الصهيونية وزعمائها ، ويميل إليها [٣٢].

وقد عقد اجتماع وزراء الخارجية للدول العربية المعنية بمياه نهر الأردن للتمهيد للاجتماع مع جونستون ، وفى هذا الاجتماع تقدمت الحكومة اللبنانية بمذكرة إلى جامعة الدول العربية قدمها سفيرها فى القاهرة، وتضمنت هذه المذكرة أن الحكومة اللبنانية ترى من الضرورى عقد الاجتماع النهائى مع مستر جونستون فى القاهرة فى إطار الجامعة العربية لأن هذه القضية تعنى الجامعة بالدرجة الأولى. وفى مقابلة للدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرية مع الأمين العام للجامعة العربية أبلغه بأن الحكومة المصرية وافقت على عقد الاجتماع فى القاهرة، وأنه إذا اتفقت الدول العربية المعنية على هذا الاجتماع مع جونستون، فإنه يمكن عقد لجنة تمهيدية قبل الاجتماع مع جونستون[٣٣].

وكان للسفير المصرى بدمشق وجهة نظر حول اقتراح الحكومة اللبنانية بعقد الاجتماع النهائى مع جونستون فى القاهرة فى إطار الجامعة العربية ، حيث أكد بأن الأمر التبس على الحكومة اللبنانية، لأن جميع الاجتماعات مع جونستون تتم فعلا فى إطار الجامعة العربية، فالمشروع الأمريكى عرض منذ البداية بواسطة الحكومة المصرية على اللجنة السياسية للجامعة العربية ، التى قررت تشكيل لجنة فنية سياسية وعسكرية من الدول المعنية بالأمر وهى مصر وسوريا ولبنان والأردن، وأن هذه اللجنة ترفع نتيجة أبحاثها أو اتفاقها مع جونستون إلى مجلس الجامعة العربية للنظر فيها. كما كان من رأى السفير المصرى بدمشق بأنه لا داعى لعقد اجتماع يحضره جميع وزراء خارجية الدول العربية وجونستون، حيث

ذكر للأمين العام للجامعة العربية أثناء زيارته لدمشق بأن يقصر الاجتماع على الدول المعنية فقط بالأمر، ثم يعرض ما يتم الاتفاق عليه على مجلس الجامعة، لاتخاذ قرار موحد من جميع الدول العربية[٣٤].

وتحدث سفير مصر بدمشق مع السيد لسلى كافر نائب مدير وكالة الإغاثة حول موقف مصر من الاجتماع القادم مع أريك جونستون ، فبين له السفير أن امتناع مصر عن حضور الاجتماع مع جونستون، لا يعنى مطلقًا أى تغيير فى موقف مصر بالنسبة للمشروع، والسبب الحقيقى هو أن مصر تشعر بأنها استنفدت كل جهد فنى ممكن، وأصبح الأمر منوطًا بالدول التى تمر مياه النهر بها، كما أكد السفير أن مصر مستعدة على الدوام لتقديم أى مساعدة ممكنة[٣٥].

ومن خلال متابعة المراسلات التى كانت البعثات الدبلوماسية المصرية فى الخارج ترسلها إلى الخارجية المصرية فيما يتعلق بمشروع جونستون يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على تنفيذ مشروع جونستون للاستثمار الموحد فى مياه حوض نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية المجاورة ، وأن الحكومة الأمريكية كانت تلح على الحكومات العربية لقبول المشروع ، لما فيه من فوائد اقتصادية للدول العربية من وجهة النظر الأمريكية، لذا تؤكد تلك المراسلات على تكليف الحكومة الأمريكية لسفرائها فى الدول العربية المعنية بعمل اتصالات مع المسئولين فى هذه الدول لقبول مشروع جونستون، فقد مارس السفير الأمريكى فى لبنان اتصالاته مع المسئولين بها بشأن هذا المشروع ، ففى لقائه مع الرئيس اللبنانى أكد له أن الحكومة الأمريكية مطمئنة لموقف مصر والسعودية من المشروع ، وأن موقف لبنان المعادى يحول دون موافقة بقية الدولة ، لكن رئيس الجمهورية اللبنانية أبلغه بأن الأمر يتعلق برأى حكومته، وأعرب له عن أمله أن تستمر اتصالات السفير مع أعضاء الحكومة، فأجابه السفير الأمريكى بأنه سيواصل اتصالاته، غير أنه سيبلغ حكومته بموقف لبنان غير الودى لو أخفق[٣٦].

وهددت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بمنع المساعدات عنها إذا لم تصل إلى تفاهم مع جونستون، ومن ثم نصح جورج آلين - George Allen مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى - إيبان السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة الأمريكية أن الاتفاق على حل مشكلة نهر الأردن يدعم حصول إسرائيل على المساعدات الأمريكية، بينما كانت وجهة نظر جونستون أن تقديم المساعدات الأمريكية لإسرائيل يجب ألا تعلق على المفاوضات الدائرة بشأن نهر الأردن ، و رأى أن ربط المساعدات الأمريكية لإسرائيل بنجاح مفاوضاته معها يعد خطأ كبيراً (٣٧).

وأبلغ سفير مصر بواشنطن وزارة الخارجية المصرية بأن مصدر على صلة قوية بدالاس - وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية - أبلغه بأن دالاس لن يلين أمام ضغط إسرائيل فى طلب مدها بالسلاح، وأن من مصلحة الحكومات العربية تقوية موقف دلاس ضد هذا الضغط، وذلك بالتفاهم مع جونستون حول مشروعه، ومن هنا اقترح السفير المصرى أن تعلن الدول العربية بشكل أو بآخر أنها لن ترفض مشروع جونستون، وأنها مازلت مستمرة فى دراسته، إذ فى هذا الإعلان تقوية لمركز الحكومة الأمريكية، حتى تضغط على إسرائيل لمنعها من القيام بأعمال استفزازية، وبالتالى يضع إسرائيل فى مركز حرج، إذا بدأت بالعدوان عند تحويل مياه نهر الأردن بالقوة، وتضيع على إسرائيل الفرصة التى كانت دائما تلوح بها؛ وهى أن موقف العرب السلبى هو الذى يمنع الاستفادة من مياه نهر الأردن، ويحول دون تقدم العمران. وتحدث سفير مصر بواشنطن مع سفراء سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية فى هذا الموضوع، وأبدوا استعدادهم إبلاغ هذه الفكرة لحكوماتهم، بعد اقتناعهم بفائدة ذلك(٣٨).

وقامت وزارة الخارجية المصرية بإحاطة السفير المصرى بدمشق بالمذكرة التى أرسلها السفير المصرى بواشنطن إليها ، كما أطلعته على المعلومات الواردة لها من السفارة المصرية بواشنطن، والتى تتضمن أن السفير الإسرائيلى بواشنطن صرح

للحكومة الأمريكية أن إسرائيل مصممة على المضى فى العمل على تحويل مجرى نهر الأردن، كما يرى جونستون أن إسرائيل تعتقد أنه لن تستخدم القوة فى إيقاف هذا العمل ، وإذا فكرت سوريا فى استخدام القوة فإن إسرائيل ستحتل كل منطقة الحولة وتحاصر التلال فى سوريا نفسها ، واختتمت السفارة المصرية مذكرتها بالإشارة إلى وجهة نظر المختصين الأمريكيين بأن إسرائيل إذا قامت بتحويل مياه الأردن بعد أخذ موافقة رئيس لجنة الهدنة المشتركة الدائمة لن تعتبر معتدية، ولا يعد عملها هذا محاولة منها لتغيير خطوط الهدنة بالقوة(٣٩).

وأطلعت الخارجية المصرية السفير المصرى فى دمشق بالحديث الذى أجراه السيد أحمد حسين سفير مصر بواشنطن مع أريك جونستون فى ٢ ديسمبر عام ١٩٥٥م والذى أكد له فيه أن الحكومات صاحبة الشأن وافقت على مشروع توزيع مياه نهر الأردن فيما عدا سوريا التى ما زالت تمتنع عن التصريح بقبولها للمشروع، وكان يأمل من الرئيس جمال عبد الناصر بحكم ما يتمتع به من مركز خاص، وعلاقة طيبة مع سوريا أن يقنع السوريين بالموافقة على المشروع (٤٠).

وواضح أن جونستون كان يرى أن جمال عبد الناصر هو الرجل الوحيد الذى يستطيع وضع مشروعه موضع التنفيذ ، نظرًا لمكانته القوية بين الدول العربية ، وقدرته على التأثير عليها لقبول مشروعه، حيث طلب صراحة من وزارة الخارجية الأمريكية أن تبذل قصارى جهدها للتودد للرئيس المصرى ، وذلك للتخفيف من مواقفه السلبية تجاه المشروعات الأمريكية فى المنطقة(٤١).

وأخذ السفير المصرى فى دمشق يتابع عن كثب صدى مشروع جونستون على الرأى العام السورى، فقد أكد فى برقياته التى بعث بها إلى وزارة الخارجية المصرية اعتراض أعضاء البرلمان السورى على هذا المشروع، لأنهم يرون فيه ارتباطه بالسياسة الاستعمارية، ويفتح الباب للتعامل مع إسرائيل، ويمنحها كميات كبيرة من المياه السورية واللبنانية، كما أن الشعب السورى كان يميل إلى عدم قبول مشروع جونستون خشية أن يكون فيه نفع لإسرائيل، مما يساعد على تثبيت

مركزها فى المنطقة. وأشار السفير المصرى بدمشق فى برقيته إلى وزارة الخارجية المصرية بأن روميا نسف - السكرتير الثانى للمفوضية الروسية - ألمح إليه إلى أن مشروع جونستون وسيلة من وسائل الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة اتصالها ونفوذها فى منطقة الشرق الأوسط(٤٢).

ويبدو أن هدف وزارة الخارجية المصرية من إبلاغ سفرائها فى الدول العربية المشتركة فى حوض نهر الأردن بتلك المذكرات التى كانت تأتيها من سفرائها بالخارج والتى تتضمن معلومات مهمة تتعلق بنهر الأردن، وأطماع إسرائيل فى مياهه، لكى يطلعوا حكومات تلك الدول بهذه بالمعلومات، وفى ضوئها تتخذ الموقف السياسى المناسب الذى يتمشى مع مصلحتها ويخدم القضية العربية.

واهتمت وزارة الخارجية المصرية بموقف إسرائيل من مشروع جونستون، فقد حرصت السفارات المصرية بالخارج على جمع المعلومات التى تتعلق بموقف إسرائيل من هذا المشروع، من خلال اللقاءات والأحاديث المختلفة مع البعثات الدبلوماسية للدول الأخرى، أو عن طريق الصحف العالمية بصفة عامة والصحف الإسرائيلية بصفة خاصة، فقد أشارت الخارجية المصرية بأن المبعوث الأمريكى اقترح على إسرائيل الحصول على نسبة ٣٧٪ من مياه نهر الأردن ، لكنها كانت تطلب ٥٠٪ لتعميم الرى فى النقب، لذا رفضت إسرائيل اقتراحه لأنه لم يراع فى مشروعه توصيل المياه للنقب، فقد أكد وزير المالية الإسرائيلى الذى قاد المباحثات مع جونستون بأن إسرائيل لن تقبل بما دون نصف الكمية بكاملها من مياه نهر الأردن، فمشروعات الرى التى أعدتها إسرائيل تقوم على أساس توصيل المياه إلى النقب، وتعميم الرى فيه بأقل التكاليف، بينما كانت وجهة نظر جونستون بأنه فى حاجة إلى مقادير كبيرة من المياه لرى وادى الأردن لإسكان اللاجئين، وأن حل مشكلتهم سيؤدى إلى الإسراع بحل المشكلة من الناحية السياسية، ولذلك طلب جونستون أن تقبل إسرائيل اقتراحاته ليجعل منها أساساً للمفاوضات التى يجريها مع مندوبى الأردن وسوريا ولبنان ومصر فى القاهرة(٤٣).

وعلى أية حال استقر رأى الدول العربية تجاه مشروع جونستون على أنها فى

حالة حرب مع إسرائيل، وأنه لا يمكن لها الدخول فى مفاوضات تمكن إسرائيل من الاستفادة من مياه نهر الأردن، فهذا معناه الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، وإذا كانت الدول العربية تشدد الحصار على إسرائيل وتمنع عنها المواد الغذائية، فمن واجبها أيضاً أن تمنع عنها المياه وحتى الهواء إذا كان ذلك فى استطاعتها، ومن ثم فإن أية مفاوضات من هذا النوع لن يكون قبل أن يحصل عرب فلسطين على حقوقهم الكاملة، وتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين السياسية أولاً وقبل كل شىء.

ورفضت الجامعة العربية خطة جونستون على أساس أن قيام إسرائيل برى صحراء النقب سيشجع على هجرة يهودية جديدة، ومن ثم يولد ضغوطاً من جانب إسرائيل لمزيد من التوسع الإقليمى على حساب الأراضى العربية. كما رفضت إسرائيل حصول جميع الأراضى على حصتها من المياه والباقى تأخذه إسرائيل، بينما كانت الحكومة الإسرائيلية تسعى للحصول على أكبر قدر من حصتها فى مياه نهر الأردن، وكانت تخشى من أن الاتفاق مع الدول العربية حول تخزين المياه فى بحيرة طبرية يمكن أن يستخدم كأداة لفرض تنازلات، أو تسويات إقليمية غير مواتية لإسرائيل، لذلك اعترضت إسرائيل على مشروع جونستون.

الخارجية المصرية وتنفيذ إسرائيل مشروع تغيير مجرى نهر الأردن :

فشلت مهمة جونستون فى الوصول إلى اتفاق بين الدول العربية المطلة على نهر الأردن وإسرائيل من أجل توزيع عادل لحصص المياه على هذه الدول ، كما رفضت خطته من قبل الحكومات العربية، مما كان دافعاً لإسرائيل على العمل منفردة للحصول على حصتها من مياه نهر الأردن لتلبية احتياجاتها من المياه(٤٤)، فشرعت فى بناء قناة لتحويل مياه نهر الأردن فى جسر بنات يعقوب فى المنطقة المنزوعة السلاح الفاصلة بين سوريا وإسرائيل(٤٥).

وأعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنئذ جولد مائير أمام لجنة الشئون الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلى، أن مشروع جونستون قد مات وأن

إسرائيل ستنفذ مشاريع رى خاصة بها دون أن تعر أى اهتمام لاعتراضات الدول العربية المطلة على نهر الأردن، وذكرت جولد مائير أن إسرائيل أبلغت موقفها هذا للولايات المتحدة الأمريكية، وطلبت منها مساعدة مالية لتنفيذ هذه المشروعات[٤٦] .

لقد اتصلت الحكومة الإسرائيلية، إذا، بوزارة الخارجية الأمريكية حيث طلبت منها إبلاغ الحكومة الأمريكية بحاجة إسرائيل إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها لتغطية نفقات نصيبها فى مشروع جونستون، كما حاولت الحكومة الإسرائيلية بوسائلها المتعددة أخذ سلفه أو هبة من الحكومة الأمريكية لتمويل المشروع. لكن الإدارة الأمريكية رفضت ، ففى رسالته إلى الأمانة العامة للجامعة العربية بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٥٩م، أكد السفير اللبنانى بالقاهرة بناءً على رسالة تلقتها وزارة الخارجية اللبنانية من سفيرها فى واشنطن أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على الطلب الإسرائيلى، وأنه من الصعب على إسرائيل أخذ الموافقة الأمريكية على قرض لتمويل هذا المشروع فى المستقبل[٤٧] .

وأمام إصرار إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن وتنفيذ مشروعاتها للاستفادة من مياهه، أصدرت وزارة الخارجية المصرية تعليماتها إلى السفارات والمفوضيات المصرية بالخارج بمتابعة النشاط الإسرائيلى فى مشروع نهر الأردن، وتقديم تقارير وافية حول هذا المشروع ومدى تقدم إسرائيل فيه. ففى الأردن تمكن أحمد فتحى رضوان السفير المصرى فى عمان من إعداد قاعدة بيانات مهمة عن المشروع الإسرائيلى فى تحويل مياه نهر الأردن، وحصل على هذه البيانات من وزارة الخارجية الأردنية عن طريق مكتب الارتباط الخارجى التابع لها فى القدس[٤٨].

وتضمنت قاعدة البيانات معلومات مهمة عن قيام الحكومة الإسرائيلية برصد مبلغ ٢٣بم٥مليون ليرة فى ميزانية عام ١٩٦٠م ، وذلك لأعمال مشروع الرى الإقليمى فى إسرائيل، بحيث خصص مبلغ ١٣بم٢ مليون ليرة لإنتاج أنابيب يوبل

جاد، ومبلغ ٢بم٨ مليون ليرة لحفر نفق جبال منشه، ومبلغ ٣بم٨ مليون ليرة لبناء محطات قوى كهربائية ، كما خصصت ٣مليون ليرة لحفر أقنية ، و٧ مليون ليرة لأعمال مختلفة فى المشروع.

بالإضافة إلى ذلك تضمن التقرير المعلومات التى كشفت عنها الصحف الإسرائلية، بأن المشروع الإسرائيلى يقوم فى تخطيطه وتصميماته على الخطوط الرئيسية لمشروع جونستون الأمريكى، ولما كانت إسرائيل تعمل فى مشروعها قبل ظهور مشروع جونستون إلى الوجود، فإن ذلك يوحى بأنهم أسهموا فى وضع مشروع جونستون، أو على الأقل فى الإيحاء بوضعه على الشكل الذى أرادوه لمشروعهم بالذات[٤٩].

وتابع السفير أحمد فتحى رضوان الصحف الإسرائيلية التى تناولت بالتفصيل المشروع اليهودى لتغيير مجرى نهر الأردن، واتضح له أن إسرائيل أنجزت من مشروعها هذا تجفيف بحيرة الحولة، وبناء المرحلة الأولى من بحيرة البطوف، وإنشاء سد جنوب الحولة ليتحكم فى مياه البحيرة، ويحولها إلى المجرى اليهودى بين الحولة وطبرية، كما انتهت إسرائيل من جزء كبير من المجرى الجديد فى قطاع الحولة – طبرية، وإعداد كميات كبيرة من أنابيب يوبل جاد، وحفر نفق عيليون وقاربت على الانتهاء من إنجاز نفق منشة، وتم أيضاً إنجاز مشروع جر مياه اليركون إلى النقب، وبناء عدد من البحيرات الصناعية الصغيرة فى الجنوب لاستقبال مياه اليركون والأردن وتوزيعها، وإتمام جزء كبير من القناة فى قطاع طبرية – البطوف[٥٠] .

وأكدت السفارة المصرية بعمان أن الحكومة الإسرائيلية طرحت مناقصة دولية لبناء محطتى القوة اللازمتين فى قطاع طبرية – البطوف ، وتبلغ تكاليف بناء هاتين المحطتين حوالى خمسة ملايين دولار، كما بلغ طول القطاع الذى ستمر فيه أنابيب مصنع يوبل جاد حوالى ٨٠ كم فى السهل الساحلى ، ووزعت هذه الأنابيب على بعض أجزاء من هذا القطاع فى المنطقة المركزية فى أراضى

المستعمرات المجاورة لقليقية ، وحفر الأخاديد العميقة لطمرها فى الأراضى[٥١].

وراح السفير المصرى بعمان يبين للخارجية المصرية أن الحكومة الإسرائيلية كانت توالى رفع المذكرات إلى الحكومة الأمريكية لكى تطلعها على التفصيلات الدقيقة لمشروع الرى الإقليمى الإسرائيلى، وما تم الانتهاء منه ومتطلباته، وأن إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية كافة المساعدة المادية سواء عن طريق المنح أو القروض، وذلك حتى تتمكن من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروعها، والتى تتكلف نحو١٤٠مليون دولار[٥٢].

وأكد السفير المصرى أحمد فتحى رضوان أن مشروع الرى الإقليمى فى إسرائيل إذا توافرت له الأموال اللازمة والظروف المواتية، فإنه بحلول عام ١٩٦٣م ستصل أول قطرة من مياه نهر الأردن إلى ضواحى تل أبيب ، أى أن المرحلة الأولى من المشروع سيتم الانتهاء منها خلال ثلاث سنوات، لأن محطات القوة الخاصة بالمشروع سيستغرق بناؤها هذه المدة، أى الثلاث سنوات ، ومصنع يوبل جاد لم ينجز سوى ٨٠كم من الأنابيب المطلوبة للمشروع ، ولم يشرع فى طمر هذا القطاع الإنبوبى من المشروع إلا فى منطقة صغيرة، كما لم يتم حفر المجرى الجديد للأردن فى قطاع الحولة - طبرية، وهو يمتد فى أراضى صخرية صوانيه شديدة القسوة، ولم ينجز أيضاً حفر القناة المكشوفة فى قطاع البطوف - طبرية ، ولا حفر نفق منشة بأكمله، وهذه الأعمال الإنشائية كلها لا يمكن الانتهاء منها قبل عام ١٩٦٣م[٥٣].

كما ذكر السفير أحمد فتحى رضوان أن المرحلة الثانية من المشروع الإسرائيلى ستنتهى فى عام ١٩٦٦م، وفى نهايتها تجرى مياه نهر الأردن فى طول النقب وعرضه حتى تصل إلى جبل النقب فى أقصى الجنوب بحد أدنى تقدره إسرائيل بحوالى ٣٥٠ مليون كم مكعب فى السنة[٥٤].

وقد اهتمت الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية بمعرفة الدعاية اليهودية لمشروعاتهم فى مجرى نهر الأردن، وموقفهم من مشروعات الرى التى يسعى

العرب إلى إقامتها فى المنطقة، إذ شجعت الإدارة العربية البعثات الدبلوماسية المصرية بالخارج على تتبع هذه الدعاية اليهودية ومعرفة الموضوعات التى تتناولها للوقوف على مدى تأثيرها فى الخارج، واتخاذ الوسائل المناسبة لمواجهتها(٥٥). فقد تابع السفير المصرى بعمان أحمد فتحى رضوان الحملة التى شنتها الصحف العبرية ضد معارضة العرب للمشروع الإسرائيلى، والتى تتضمن عزم إسرائيل على الاستمرار فى هذا المشروع، على الرغم من العقبات التى تضعها الدول العربية لموجهته، فقد نشرت جريدة هآرتس الإسرائيلية الصادرة فى ١٨/١٠/١٩٥٩م جزءا من خطاب موشى ديان فى حملة الانتخابات النيابية، أشار فيه إلى ضرورة تعاون العرب معهم فى حل مشكلة مياه نهر الأردن، وإذا لم يظهروا ذلك فإن إسرائيل ستستولى على مياه النهر بالقوة(٥٦).

وأكدت جريدة دافار فى عددها الصادر فى ٣/١٢/١٩٥٦م بأن الأوساط الإسرائيلية أعربت عن اعتقادها بأن الحملة العربية ضد مشروع الرى الإسرائيلى لن يثنى إسرائيل عن المضى فى تنفيذ مشروعها، كما أعربت تلك الأوساط عن أملها فى أن لا تؤثر هذه الحملة على موقف الولايات المتحدة الأمريكية فى تقديم المساعدات المالية لإسرائيل من أجل إنجاز مشروع الرى. وأظهرت الجريدة بأنه فى حالة نجاح الحملة العربية ضد المشروع الإسرائيلى، والتأثير على حكومة واشنطن فى إثنائها عن تقديم المساعدة لإسرائيل فى هذا الشأن، فإن هذا سيؤدى إلى تعكير صفو السلام فى الشرق الأوسط.

كما أشارت جريدة يديعوت أحرونوت فى عددها الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٩م، بأنه إذا نجحت الحملة التى يقودها العرب لمقاومة مشروع الرى اليهودى فى التأثير على واشنطن لكى تتعاطف معهم ضد المشروع الإسرائيلى، فإن على إسرائيل أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية بأن الذى يزعجها ويقلقها ليس العرب فقط(٥٧). وهذا تهديد واضح من جانب الصحف الإسرائيلية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لو اتخذت موقفاً لصالح العرب

ضد المشروعات الرى التى تسعى إلى تنفيذها.

وذكرت جريدة معاريف فى ٧/١٢/١٩٥٩م أن إسرائيل لن ترد على الدعاية العربية الموجهة ضد مشروع الرى الإسرائيلى، وإنما ستنتظر نتائج هذه الحملة العربية، لكى تتخذ الموقف المناسب الذى يتمشى مع مصالحها، لأن ميدان الصراع هو واشنطن، ويهم إسرائيل أن تحصل منها على المساعدات اللازمة لإنجاز هذا المشروع.

وفى١٠/١٢/١٩٥٩م نشرت جريدة دافار الإسرائيلية أن إسرائيل أبلغت وزير الخارجية البريطانى موقف إسرائيل من مسألة استغلال مياه الأردن لرى أراضيها، وأنها مصممة على حماية حقها فى تعمير أراضيها .

وفى ١٢/١٢/١٩٥٩م نشرت صحيفة هآرتس أن إسرائيل ردت على تهديدات العرب بعرقلة مشروع الرى الإسرائيلى بأن هذا المشروع فى نظرها يعادل قضية حرية الملاحة فى خليج العقبة(٥٨).

يتضح مما سبق أن الصحافة الإسرائيلية شنت هجوماً على الدول العربية لاعتراضها على مشروعها فى تغيير مجرى نهر الأردن، ومحاولتها التأثير على القرار الأمريكى بمنع تقديم المساعدات اللازمة لها فى تنفيذ مشروعها المائى، بل وصل بها الأمر إلى تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بأنها من الممكن أن تسبب لها الكثير من الإزعاج، كما هددت أيضا الدول العربية بأنها سترد بنفس العنف الذى ترد به على محاولة التعرض لحرية الملاحة فى خليج العقبة، وأن التهديدات العربية لإسرائيل لن توثر على تغيير سير المشروع الإسرائيلى، وبرامجه المخططة لتدفق مياه الأردن إلى النقب الشمالى فى عام ١٩٦٣م.

وحاولت الحكومة الإسرائيلية أن ترد عملياً على حملة الدعاية العربية فى قضية جر مياه الأردن إلى النقب، ولذلك نجد السفير أحمد فتحى رضوان أشار فى مذكرته إلى وزارة الخارجية المصرية، بأن ليفى أشكول وزير المالية الإسرائيلية أعلن عن مشروع اقتصادى إسرائيلى لمدة خمس سنوات بتكلفة تقدر

بنحو مليارى ليرة إسرائيلية، وفى هذا المشروع تم رصد مبلغ ٢٥٠مليون ليرة إسرائيلية لإتمام مشروعات المياه والرى فى إسرائيل، كما لجأت السلطات الإسرائيلية منذ ١٢/١٢/١٩٥٩م إلى إنقاص جريان المياه فى نهر الأردن من بحيرة طبرية بواسطة السد الذى أقامته جنوب البحيرة، وذلك حتى تنقص من نسبة الملوحة فى البحيرة التى زادت نسبتها بسبب تأخر سقوط الأمطار، لدرجة أن مياه البحيرة أصبحت غيرة صالحة للرى، ومن ثم خفضت إسرائيل سحب المياه من البحيرة من ٦٧٠ألف متر مكعب فى اليوم إلى ٣٤٠ألف متر مكعب [٥٩].

وبين أحمد فتحى رضوان فى مذكرته محاولات إسرائيل القيام بدعاية مضادة للدعاية العربية التى تندد بتحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن، ومن أبرز ما لجأت إليه الدعاية الإسرائيلية المضادة الترويج لدى جميع البعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية فى إسرائيل بأن العرب سيحولون مجارى نهر اليرموك ونهر الحصبانى لتصب فى البحر المتوسط حتى لا تستفيد منها إسرائيل، وحصل السفير المصرى على هذه المعلومات من وزير إيطاليا المفوض فى عَمان، والذى أكد له أن زميله المعتمد فى إسرائيل أبلغه أن الحكومة الإسرائيلية مصممة على إتمام مشروعها مهما كانت النتائج ، أى أن إسرائيل مستعدة للدفاع عن مشروعها ولو وصل الأمر إلى الحرب، ولكن السفير المصرى بالأردن أجابه بأن العرب لن تحول مجارى أنهارها لتصب فى البحر بل لتستفيد منها فى الرى والكهرباء، وأما عن استعداد إسرائيل لمحاربة العرب فهى دائما تلوح بذلك، ولكن هذه التهديدات لن تخيف العرب لأنهم مستعدون للدفاع عن أنفسهم وعن حقوقهم[٦٠].

أما السفارة المصرية بواشنطن فقد أخذت توالى وزارة الخارجية المصرية بالتقارير التى تؤكد عزم إسرائيل على المضى قدماً لتحويل مجرى نهر الأردن ، حيث ذكرت فى إحدى هذه التقارير بأن مكاتب المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت فى نشراتها الخاصة أن إسرائيل على أثر رفض الدول

العربية لمشروع جونستون فى أكتوبر ١٩٥٥م، وضعت مشروعها الخاص من أجل الاستفادة من مياه نهر الأردن، وأتمت تحويل حصتها من مياه النهر بالنسبة التى أقرها مشروع مندوب الرئيس أيزنهاور أريك جونستون. ونظرًا لخطورة هذا الخبر فقد أوصت السفارة المصرية ضرورة القيام بالتحريات اللازمة لمعرفة مدى وضوح الإجراء الإسرائيلى وصحته الذى يتعلق بتحويل مجرى نهر الأردن(٦١).

وبناءً على هذه التوصية بدأ السفير المصرى بواشنطن مصطفى كامل التحرك لجمع المعلومات من الدوائر السياسية المحيطة به، وكلف مستشار السفارة الدكتور عبد العزيز علونى بإعداد تقرير بشأن ما أشيع حول عزم إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، وتتضمن هذا التقرير ما تناولته الصحف الأمريكية من أنباء عن قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن واستغلال مياهه بالكامل ، وتوجيهها نحو الجنوب لإحياء منطقة النقب، ولإيواء مئات الألوف من المهاجرين اليهود(٦٢) .

وذكر المستشار الدكتور عبد العزيز علونى فى تقريره ما أعلنته المصادر الإسرائيلية أن أخصائيين فى الرى من الولايات المتحدة الأمريكية قد حضرا إلى إسرائيل فى ١١/١١/١٩٥٩م وهما المستر ديفيد للنيتال - David Lillanthal الرئيس السابق للجنة الطاقة الذرية الأمريكية وهو يهودى الأصل- ، والمستر جوردون كلاب - Gordon Clappالرئيس السابق لهيئة إدارة وادى التنسى ، والذى كتب المشروع الموحد لموارد المياه فى حوض وادى الأردن - ، بناءً على تكليف من مدير وكالة الإغاثة الدولية للاجئين الفلسطينيين فى عام١٩٥٣م ، وقد صرح المستر للنيتال أنه قدم إلى إسرائيل لدراسة مشاكل المياه فيها(٦٣).

وأضاف السفير المصرى بأن المصادر الإسرائيلية ذكرت أن وزير المالية الإسرائيلية ليفى أشكول قد بحث مع السناتور الأمريكى كلير أنجل - Clair Engle الخبير السابق لمشاريع المياه فى ولاية كاليفورنيا - مسألة المياه فى إسرائيل، وشرح أشكول للسناتور أهمية مشاريع مياه نهر الأردن بالنسبة لاقتصاديات

إسرائيل، وأضاف بأن إسرائيل تمكنت من استغلال جميع المياه ما عدا مياه نهر الأردن. ويقدر أشكول أن التكاليف الأولية للمشروع ستبلغ مائة مليون دولار ، مما يمكن إسرائيل من نقل ما لا يقل عن ١٥٠ألف متر مكعب من المياه من الشمال إلى الجنوب ، وسيتم المشروع خلال أربع أو خمس سنوات(٦٤).

وتضمن تقرير السفارة المصرية بواشنطن معلومات مهمة جاءت فى جريدة التايمز اللندنية نقلا عن القدس الإسرائيلية بتاريخ ٩ ١٢// ١٩٥٩م ، أن إسرائيل لم تهتم بتهديد الجمهورية العربية المتحدة باتخاذ إجراء لمنعها من استخدام مياه الأردن، لأنها تعتبر أن سحب المياه من الشمال إلى الجنوب هو حق لا يمكن أن تتخلى عنه، بل هو ضرورة ملحة لإنماء اقتصادياتها، وستدافع عنه بكل ما أوتيت من قوة، وأن إسرائيل إنما تقوم بالأعمال فى داخل أراضيها، فإذا ما أرادت الجمهورية العربية المتحدة منعها من العمل، فما عليها إلا مهاجمة إسرائيل وهو أمر لا تحتمل إسرائيل وقوعه. وأكد تقرير السفارة على أن المشروع الإسرائيلى يتطلب مالاً ومساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال طلب إسرائيل لهذه المساعدة قيد النظر منذ أكثر من عام ونصف(٦٥).

وأكد المستشار الدكتور عبد العزيز علونى أن المسئولين فى وزارة الخارجية الإسرائيلية قد صرحوا بأن إسرائيل لن تترك مشروعها لنقل مياه الأردن إلى صحراء النقب، على الرغم من التهديدات التى تواجه هذا المشروع، وموقف العرب المعارض له، وقد بنى الإسرائيليون حجتهم على النقاط التالية:

أ – أن المشروع قد نفذ فى الأراضى الإسرائيلية على الرغم من أن نهر الأردن وروافده تقع فى المنطقة العربية، وأن إسرائيل عازمة على سحب المياه من بحيرة طبرية.

ب _أن إسرائيل قد صممت على تنفيذ مشاريعها ، لأن الجمهورية العربية المتحدة قد رفضت المشروع الإقليمى المعروف بمشروع جونستون لاقتسام مياه نهر الأردن ومنابعه، أما الأردن فقد باشرت فى استغلال مياه اليرموك التى تعد جزءاً

من المشروع المذكور.

ج - أن مشروع الرى اليهودى هو حيوى جداً لهم لأنه فى عام ١٩٦٣م ستكون إسرائيل قد استغلت جميع ما لديها من المياه ما عدا مياه نهر الأردن، وستتعرض مشاريعها الزراعية للخطر إن لم تستغل مياه هذا النهر(٦٦).

وأوضح التقرير أن المصادر الإسرائيلية أشارت إلى أن المسئول الإسرائيلى المشرف على مشاريع المياه فى إسرائيل قام بزيارة الولايات المتحدة لمعرفة ما آلت إليه المفاوضات بشأن طلب إسرائيل لقرض أمريكى يساعدها على تنفيذ مشاريعها. وصرح بأن إسرائيل قد قررت نهائياً سحب المياه فى المرحلة الأولى من مشروعها من بحيرة طبرية وليس من نهر الأردن، بواسطة قناة فى منطقة الحدود المتنازع عليها(٦٧).

يتضح مما سبق أن الخارجية المصرية من خلال التقارير التى بعث بها سفراؤها فى الخارج، تأكد لها عزم إسرائيل المضى فى مشروع تحويل مجرى نهر الأردن مهما كلفها ذلك الأمر، لأنها تعتبر هذا المشروع مسألة مهمة لتطوير اقتصادها، واجتذاب عدد كبير من اليهود، وبناء مزيد من المستوطنات لهم ، وأن هذه التقارير تم إعدادها من خلال اتصالات ولقاءات ممثلى السفارات المصرية بالخارج مع نظائرهم فى البعثات الدبلوماسية للدول الأخرى، وكذا من الصحف العالمية المختلفة التى تتناول هذا الموضوع المهم الذى شغل الرأى العام العالمى، نظراً لأهميته بالنسبة للقضية الفلسطينية والنزاع العربى - الإسرائيلى(٦٨).

■ الخارجية المصرية ومتابعة موقف الدول العربية المعنية من المشروع الإسرائيلى :

بدأت الخارجية المصرية عن طريق مبعوثيها فى الخارج فى متابعة موقف الدول العربية المشتركة فى حوض نهر الأردن من عزم إسرائيل تحويل مجرى النهر، ففى واشنطن قام السفير المصرى مصطفى كامل بتزويد الخارجية المصرية بالتصريحات التى أدلى بها رئيس وزراء الأردن السيد المجالى للصحف

الأمريكية بهذا الشأن والتى تتضمن سعى الحكومة الأردنية للحصول على تأييد الدول العربية لها لمعارضة مشروع إسرائيل لرى صحراء النقب باستغلال مياه بحيرة طبرية ، وأن المشروع الإسرائيلى يواجه الأردن بمشكلة خطيرة ، حيث يهدد مشروعات الرى الأردنية. وأكد السيد المجالى بأن إسرائيل قامت ببناء خط من الأنابيب قطره ١٠٨ بوصة يمتد من بحيرة طبرية إلى الفالوجة وأن القدرة الاستيعابية لهذا الخط حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه، وبما أن مدخل هذا الخط يقع فى الجهة المقابلة للإقليم السورى، لذلك يجب على الجمهورية العربية المتحدة أن تكون البادئة بالاحتجاج والأردن على استعداد لتأييدها بالقوة(٦٩).

وتابعت السفارة المصرية بعمان موقف الحكومة الأردنية من تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن، فقد أشار السفير أحمد فتحى رضوان فى تقريره الذى بعث به إلى الخارجية المصرية؛ أن رئيس وزراء الأردن أعلن فى البرلمان الأردنى أن الحكومة الأردنية تهتم مع مجموعة الدول العربية بقضية تغيير إسرائيل لمجرى نهر الأردن، وبيّن أن تصميم إسرائيل على هذا العمل يخلق حالة خطيرة تؤثر على الاستقرار والسلم فى المنطقة، لأنها بهذا العمل تتجاهل الحق الطبيعى لدول حوض النهر والحقوق المكتسبة لأراضيه، وأن إسرائيل بمحاولتها تحويل مياه الأردن إلى صحراء النقب بطريق الضخ، وتجميع المياه فى سهل البطوف لنقل المياه إنما تهدف إلى حرمان الأراضى ذات الحقوق المكتسبة من حقها الطبيعى فى الرى والشرب، ونقل هذه المياه من مكانها إلى مكان ليس لها حق فيه(٧٠).

وأضاف المجالى بأن الأردن مع الدول العربية الشقيقة التى تتأثر بالمشروع الإسرائيلى سوف لا تدخر وسعاً فى العمل المثمر المجدى للحيلولة بين إسرائيل ومحاولتها هذه التى تعتبر اعتداء صارخاً على أبسط الحقوق التى ينبغى مراعاتها فى مثل هذا النطاق ، وأن الحكومة الأردنية قامت بمشاورات مع الدول العربية المعنية حول هذا الموضوع ، وأشار المجالى أيضاً بأن ملك الأردن على علم

تام بهذه القضية، وقد أولاها مزيد اهتمامه وعنايته ، وكانت هذه القضية من بين القضايا التى بحثها الملك فى زيارته الخاصة لبعض الدول الأوربية(٧١).

ولم يكتف أحمد فتحى رضوان بعرض الموقف الرسمى للحكومة الأردنية من المشروع الإسرائيلى على وزارة الخارجية المصرية، بل تعداه إلى معرفة موقف الرأى العام الأردنى الذى وقف صفاً واحداً لمعارضة الاعتداءات الإسرائيلية فى نهر الأردن، وذلك لإدراكهم خطورة تلك الاعتداءات على أراضيهم، والتى تعد مصدراً مهماً للإنتاج الزراعى لبلادهم ، كما أن المشروع الإسرائيلى سيؤدى إلى جفاف البحر الميت وجنوب نهر الأردن، فيترتب على ذلك زوال صناعة مهمة فى الأردن وهى صناعة استخراج البوتاس، وبالتالى تأثر الاقتصاد الأردنى(٧٢) .

وتعرض سفير مصر بعَمان إلى موقف الأحزاب الأردنية من تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن، فأكد بأن هذه الأحزاب ـ حزب البعث ، وحزب القوميين العرب، والحزب الشيوعى، وحزب الوطنى الاشتراكى، وحزب التحرير الإسلامى ـ لا وجود لها فى الأردن منذ صدور قرار مجلس الوزراء الأردنى فى ٢٥/٤/١٩٥٧م بحل جميع الأحزاب الأردنية، ولم يبق من هذه التشكيلات الحزبية القائمة سوى جماعة الأخوان المسلمين والتى تمارس نشاطها كجمعية وليس كحزب سياسى(٧٣) .

وإذا كانت الأحزاب السياسية فى الأردن قد توقفت عن القيام بأى نشاط سياسى وفق لهذا القرار، فإنه من الصعب القول بانعدام كل نشاط سياسى جماعى فى الأردن، إذ كانت تمارسه بعض التكتلات القديمة بعيدة عن أعين الحكومة، حيث كان يتبادل بعض أعضائها الرأى فى الشئون العامة، ومن بينها تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن، وقد اتفقت هذه التكتلات كلها على ضرورة مواجهة الخطة الإسرائيلية، وإيجاد تعاون بين الدول العربية للوقوف فى وجه المشروع الإسرائيلى. وإن كان الحزب الشيوعى فى الأردن أقل حماسة فى

معارضة إسرائيل، إذ يرى أن تتعاون الدول العربية مع إسرائيل للاستفادة من مياه نهر الأردن، وذلك بعكس وجهة نظر بقية الأحزاب الأردنية التى ترى لو كان بإمكانها لمنعت وصول المياه إلى إسرائيل (٧٤) .

ومهما يكن من أمر، فإن الرأى العام الأردنى كان جميعه ينادى بضرورة تعاون الأردن مع الدول العربية بخاصة مصر وسوريا لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على نهر الأردن. وهذا الإجماع الشعبى كان له أثره على موقف الحكومة الأردنية، التى أعلنت بأنها تعمل مع مصر وسوريا ولبنان لاتباع كافة الوسائل لمنع إسرائيل من تحويل نهر الأردن، وربطت الحكومة الأردنية نفسها بهذا الموقف أمام الرأى العام الأردنى والبرلمان، حتى وصل الأمر برئيس الوزراء الأردنى إلى التصريح بأن الأردن قد عقد العزم على المضى فى موقفه لمنع إسرائيل من تحويل النهر ولو اقتضى الأمر محاربتها، وأن الشعب الأردنى مستعد للعودة للخيام مرة أخرى إذا كانت المساعدات الأمريكية للأردن تجبرهم على الاتفاق فى أمر تحويل مجرى نهر الأردن(٧٥) .

وحاول السفير المصرى بعَمان تحليل تصريحات رئيس وزراء الأردن السيد المجالى بشأن استعداد الأردن إعلان الحرب على إسرائيل إذا قامت بتحويل مجرى نهر الأردن، فبين بأنه من الصعب على الحكومة الأردنية اتخاذ قرار الحرب قبل موافقة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن إمكانياتها الحربية والاقتصادية لا تساعدها على اتخاذ مثل هذا القرار إلا بمساعدة إحدى هاتين الدولتين، أو التعاون مع الدول العربية وبخاصة مصر وسوريا. ولكنه فى الوقت ذاته لا يستبعد قيام الأردن بإعلان الحرب لسببين :

الأول: طبيعة الملك حسين المندفعة التى لا يستبعد معها أن يتحمس للحرب ضد إسرائيل للظهور بمظهر البطل العربى، ولدعم مركزه بين شعبه بصفة خاصة والعرب عامة .

الثانى: أهمية الرأى العام الأردنى وضغطه القوى على حكومته للسير فى

الركاب العربى لتحقيق أهدافه التى يصبو إليها وأهمها القضاء على إسرائيل(٧٦).

وهكذا أوضحت السفارة المصرية بعَمان وجهة نظر الحكومة الأردنية تجاه المشروع الإسرائيلى لتحويل مجرى نهر الأردن، واتضح من خلالها أن الحكومة الأردنية رغم دعايتها الواسعة ضد المشروع الإسرائيلى بسبب حساسية الرأى العام الأردنى إزاءه، إلا أنها تركت المبادرة فى اتخاذ موقف إيجابى ضد المشروع الإسرائيلى لمصر وسوريا بدعوى أن النهر سيحول من الحدود السورية، وإن كانت هذه الحكومة تعترف بأن هذا التحويل سيؤثر على مشروعات الرى التى تسعى الأردن إلى إنشائها، وزيادة ملوحة المياه التى تصل من نهر الأردن إليها، ومن ثم يؤثر على زراعة أراضيها. ويبدو أن دافع الأردن إلى تصدى مصر وسوريا للمشروع الإسرائيلى هو أنها كانت تسعى إلى تنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية، وبالتالى لا تريد أن تعطى إسرائيل الحجة أمام المحافل الدولية والرأى العام العالمى ضد الأردن، إذا عارضت بمفردها المشروع الإسرائيلى لتحويل مجرى نهر الأردن.

وأما عن متابعة الخارجية المصرية وممثليها فى الخارج تأثير تحويل مجرى نهر الأردن على لبنان، وموقف الحكومة اللبنانية منه، فقد بذلت الجهود من جانب السفارات والقنصليات المصرية بالخارج للوقوف على حقيقة هذا التأثير، وتأييد الموقف الذى تتخذه الحكومة اللبنانية تجاه هذه القضية، وكتابة التقارير المهمة حول هذا الموضوع ورفعها إلى وزارة الخارجية المصرية، لكى يكون صانع القرار فى مصر على بينة لما يحدث فى الخارج بشأن قضية تغيير مجرى نهر الأردن وتأثيره على الدول العربية المتشاطئة. ففى روما قام القائم بأعمال السفارة المصرية هناك المستشار جودة الأتاسى بكتابة تقرير بعث به إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، تناول فيه نتيجة مقابلته بالسيد موسى مبارك سفير لبنان بروما، والذى أطلعه على موقف لبنان من قضية تحويل نهر الأردن وحقه

فى مياه ذلك النهر، وذلك بتحويل نهر الحصابانى الذى ينبع ويجرى فى أراضيه لصالح المناطق غير المروية، وتصميم لبنان على القيام بهذا الإجراء بالتضامن مع الدول العربية(٧٧).

وأشار المستشار جودة فى تقريره أيضاً أن سفير لبنان التقى بالسنيور فولكى وكيل وزارة الخارجية الإيطالية، والسنيور جراتس سكرتير مكتب رئيس الوزراء الإيطالى، وشرح لهما وجهة النظر اللبنانية والتى تتفق مع وجهة نظر بقية الدول العربية فى معارضتهم قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن، وعندما صرحت جولد مائير وزيرة خارجية إسرائيل آنئذ أثناء وجودها بباريس، بأن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدى عن قيام لبنان بتحويل نهر الحصابانى، صدرت تعليمات الحكومة الإيطالية إلى سفيرها بإسرائيل بمناقشة المسئولين الإسرائيليين الهدف من هذه التصريحات. ولذلك نصح السنيور جراتس موسى مبارك بأن كل عمل يقدم عليه لبنان فى شأن الحصابانى سيعود بالخسارة على لبنان والعرب ما لم يكن مضمون النتائج، وما لم تكن الدول العربية متفقة على دعم لبنان فى موقفه، فأكد له سفير لبنان بأن الدول العربية تدعم لبنان فى مشروع الحصابانى(٧٨) .

وطلب السفير اللبنانى من القائم بأعمال السفارة المصرية بروما المشورة فى ضوء التعليمات التى وصلته من حكومته، فأشار عليه بأن من السهل حسب معلوماته الشخصية غير الرسمية تحويل نهر الحصابانى عن مجراه القديم وبتكاليف معقولة، وأن إسرائيل لن تجرؤ على القيام بعمل عسكرى على الحدود السورية اللبنانية ، وذلك لصعوبة حشد قواتها فى هذه المنطقة، خشية أن تتعرض لنيران الجيش العربى الأول وضرباته، علاوة على أن مصر وسوريا لن تقف مكتوفتى اليدين، وتترك إسرائيل تفعل ما تشاء فى جنوب لبنان. وبناءً عليه حث المستشار جودة وزارة الخارجية المصرية أن تزوده بتوجيهاتها فى هذه القضية(٧٩)، حتى يتمكن من تقديم المعلومات الرسمية المهمة إلى السفير اللبنانى، لكى يبنى

على أساسها بأن مصر وسوريا تؤيد الحكومة اللبنانية فى الاستفادة من مياه نهر الحصابانى.

يتضح مما سبق أن الحكومة اللبنانية اعترضت على قيام إسرائيل تغيير مجرى نهر الأردن، وقررت فى خطوة مضادة للمشروع الإسرائيلى الإعلان عن تحويل مجرى نهر الحصابانى. كما أن هذه الحكومة تعول أهمية كبيرة على تعاون مصر وسوريا معها فى هذا الشأن. كما تبين أيضاً اهتمام الحكومة الإيطالية والمسئولين الإيطاليين بالمحاولات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن، وأنهم يتابعون الموقف باهتمام كبير فى ضوء المعلومات التى يحصلون عليها من المسئولين الإسرائيليين، بل إنهم فى أحياناً كثيرة يقدمون المشورة للسفير اللبنانى فى روما حول هذه القضية .

واهتمت الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية اهتماماً كبيراً بالتقرير الذى أرسله القائم بأعمال سفارة مصر بروما، ولقائه بالسفير اللبنانى هناك، حيث رأت هذه الإدارة أن وزارة الخارجية اللبنانية مارست نشاطاً دبلوماسياً ودعائياً بصورة طيبة فيما يتعلق بقضية تحويل مجرى نهر الأردن، وذلك فى ردها العملى على محاولات إسرائيل اغتصاب المياه العربية، عن طريق إحياء مشروع نهر الحصابانى، وهو أحد روافد نهر الأردن الذى ينبع من الأراضى اللبنانية إلى داخل الأراضى نفسها(٨٠).

وقد لاحظت الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية من التقارير الواردة إليها من السفارة المصرية ببيروت بأن وزارة الخارجية اللبنانية وبعثاتها فى الخارج تقوم بنشاط دبلوماسى واسع للدعاية للمشروع اللبنانى للاستفادة من مياه نهر الحصابانى، وأن هذا النشاط وتلك المساعى بتأثير من وزير الخارجية اللبنانية وبوحى منه، وأن رئيس الحكومة اللبنانية وبعض الأوساط الأخرى لم تبد نفس الاندفاع والحماس اللذين يبديهما وزير الخارجية، كما أن وزير الخارجية اللبنانية الحاج حسين العوينى ألمح إلى أنه ينتظر دعم مصر وسوريا لموقف لبنان

فى هذه القضية[٨١] .

وقد قدمت الإدارة العربية عدداً من الاقتراحات إلى وزارة الخارجية المصرية، والتى ترى ضرورة النظر فيها وهى :

أ - الإبراق إلى السفير المصرى فى بيروت للاتصال برئيس الجمهورية اللبنانى ورئيس وزرائه لمعرفة موقف الحكومة اللبنانية النهائى من موضوع تحويل نهر الحصابانى، وإبلاغهما تأييد مصر وسوريا للبنان، واستعدادهما للوقوف إلى جانبه، إذا وجد منهما دعماً لموقف وزير خارجيتهما.

ب - ترك الأمر بجملته لمجلس جامعة الدول العربية عند مناقشته خلال اجتماعاته القادمة موضوع تحويل مياه نهر الأردن وبحث المشروع اللبنانى لاتخاذ قرار موحد بما تراه الدول العربية المجتمعة[٨٢].

وتابع السفير المصرى ببيروت عبد الحميد غالب تصريحات المسئولين فى الحكومة اللبنانية حول التصريح الذى أدلت به جولدا مائير أثناء زيارتها لباريس، والتى حذرت فيه لبنان من الإقدام على تحويل نهر الحصابانى، فقد أشار إلى أن السيد حسين العوينى فى ٢٢ يناير ١٩٦١ م أدلى بتصريح رداً على تحذير جولدا مائير للبنان جاء فيه أن وزيرة خارجية إسرائيل جولدا مائير كاذبة، وأن ما أذاعته فى باريس من أن لبنان لا يفتقر إلى المياه لكى يقدم على تحويل مجرى نهر الحصبانى هو كذب وكلام غير صحيح، وأضاف السيد العوينى أن هناك حوالى ٤٠ ألف لبنانى بحاجة إلى مياه الشرب، والبلاد تحتاج إلى المياه التى تنبع فى أراضيها، وأن لبنان ستحول مجرى نهر الحصبانى سواء قبلت جولدا مائير أم لم تقبل، لاسيما وأن القوانين الدولية تسمح لها بذلك[٨٣].

وأكد عبد الحميد غالب من خلال إطلاعه على تقرير ورد لوزارة الخارجية اللبنانية من السفير اللبنانى فى عَمان، أن وزير خارجية الأردن السيد موسى ناصر صرح بأن الأردن يوافق على كل خطة ترمى إلى حرمان إسرائيل من المياه العربية، وأنه يرحب بالمشروع اللبنانى الجرئ ويتمنى أن توافق عليه جميع الدول

العربية، كما أضاف غالب أن السيد فؤاد عمون أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية أدلى بتصريح فى ٢٢ يناير ١٩٦٠م، جاء فيه أن تصريح جولدا مائير وزير خارجية إسرائيل حول نهر الحصابانى لا يؤثر على موقف لبنان أو أى بلد عربى آخر، وأن لبنان عندما يعمل على استثمار مياه الحصابانى إنما يستند إلى حقه الصريح فى المياه التابعة فى أراضيه مراعياً القانون الدولى العام الذى لم تحترمه إسرائيل. وأعاد إلى الذاكرة أن إسرائيل قامت عام ١٩٥٣م بمحاولة فاشلة اغتصاب مياه نهر الأردن، والعبث بحقوق العرب الشرعية فيها غير محترمة أحكام الهدنة التى وقعتها عام ١٩٤٩م، ولم تحترم حرمة المنطقة المجردة من السلاح، كما أنها لم تكف عن العدوان إلا بعد أن تدخل مجلس الأمن، وهددتها الحكومة الأمريكية بقطع المساعدات عنها ، وأضاف الدكتور عمون أن إسرائيل تسعى مجدداً لتحقيق هدفها، ولكن بأساليب جديدة ظناً منها أنها لن تتعرض لما تعرضت له سابقاً من ردع وشجب لعدوانها(٨٤).

وهكذا بات واضحاً أن المسئولين اللبنانيين قد أخذوا على عاتقهم القيام بدعاية واسعة لتفنيد تصريحات المسئولين الإسرائيليين وإدعاءتهم حول عدم حاجة لبنان للمياه لرى أراضيها، ومن ثم لا يحق لها الاستفادة من مياه نهر الحصابانى. وحتى تؤتى هذه الدعاية اللبنانية القوية ثمارها حثت وزارة الخارجية المصرية السفير المصرى ببيروت بضرورة الدعوة لعقد مؤتمر صحفى ببيروت لشرح موضوع عزم إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن، وذلك فى إطار قيام الدول العربية المشتركة فى حوض نهر الأردن بالمساعى الدبلوماسية والدعائية اللازمة لتهيئة الرأى العام العربى وتنويره، بحقيقة ما تعتزم إسرائيل القيام به فى نهر الأردن، والأضرار التى من الممكن أن تلحق بالدول العربية نتيجة لذلك(٨٥).

واستجابة لدعوة الخارجية المصرية قام السفير المصرى ببيروت بدور غير مباشر فى تشجيع الصحافة اللبنانية على القيام بدور دعائى بشأن تحويل مجرى

نهر الأردن، ورأى السفير أنه ليس هناك اعتبارات مهمة يمكن إضافتها فى المؤتمر الصحفى المقترح عقده لما سبق نشره بالصحف اللبنانية كما أن الحكومة اللبنانية قامت بدورها الدعائى على أكمل وجه، وكانت قمة دعايتها إعلان العزم على تحويل نهر الحاصبانى. وأكد على ضرورة إعادة النظر فى مبدأ عقد المؤتمر الصحفى فى الدول الثلاث المعنية – الجمهورية العربية المتحدة ، ولبنان، والأردن – بتحويل مجرى نهر الأردن، لعدم حاجة هذه الدول إلى مثل هذا المؤتمر خاصة بعد الدور الكبير الذى لعبته الصحافة فى هذه القضية، وإنما يجب أن يعقد هذا المؤتمر خارج نطاق هذه الدول الثلاث(٨٦).

ويبدو أن الذى دفع السفير عبد الحميد غالب إلى القول بضرورة عقد مثل هذه المؤتمرات الصحفية خارج نطاق الدول العربية إلى أن الصحافة اللبنانية والحكومة اللبنانية قامت بدور فاعل فى هذا الشأن، كما أن المعلومات التى تتعلق بقضية تحويل مجرى نهر الأردن متوفرة فى الدول العربية، حيث الدعاية النشطة فى هذا الموضوع، فى حين لا تتوفر مثل هذه المعلومات والدعاية اللازمة فى الدول الأجنبية، ولذلك رأى السفير عبد الحميد غالب ضرورة تكثيف المؤتمرات الصحفية والدعاية النشطة لهذه القضية فى هذه الدول؛ لتوضيح وجهة النظر العربية بحقها فى مياه نهر الأردن، و أن يتم تزويد البعثات الدبلوماسية المصرية بالخارج بالتوجيهات والتعليمات اللازمة فى هذا الميدان، حتى لا يتعرضون فى مثل هذه المؤتمرات إلى أسئلة محرجة من الصحافة الأجنبية ومن العناصر الصهيونية(٨٧) .

وقد التقت وجهة نظر وزارة الخارجية المصرية مع رأى سفيرها ببيروت عبد الحميد غالب حول إقامة مثل هذه المؤتمرات فى دول لا يتوفر للرأى العام فيها من العلم عن هذه القضية مثل توفره فى الدول العربية، كما استجابت لطلبه وزودت البعثات الدبلوماسية المصرية بالخارج بالمستندات والخرائط وكافة المعلومات القانونية لتنوير الرأى العام العالمى بقضية تغيير مجرى نهر الأردن،

ولكى تساند المتحدثين باسم البعثات الدبلوماسية العربية إذا ما تعرضوا لحرج من سؤال، أو طلب شرح لأمر يتطلب الإيضاح(٨٨).

وأما عن الموقف السورى من تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن، فقد تابعت السفارة المصرية بدمشق هذا الموقف ففى٣١ يناير ١٩٥٦م قدمت الحكومة السورية احتجاجاً للولايات المتحدة الأمريكية على تحويل مجرى نهر الأردن، وقام السفير المصرى بدمشق بترجمة المذكرة التى سلمها السفير الأمريكى فى دمشق لرئيس الوزراء السورى ووزير خارجيتها والمتضمنة وجهة النظر الأمريكية بشأن تحويل مجرى نهر الأردن، والتى تؤكد تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بقرار مجلس الأمن الذى ينص على أن الجنرال بيرنز رئيس أركان هيئة المراقبين الدوليين الوحيد الذى له سلطة الإشراف على المنطقة المجردة، ولذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد القرار الذى يتخذه أياً كان نوعه سواء بالموافقة على الأعمال التى تقوم بها إسرائيل أو برفضها(٨٩).

وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن رئيس هيئة المراقبين الدوليين يضع فى الاعتبار الحجج المقدمة من الحكومة السورية عند اتخاذ قراراً يتعلق بنهر الأردن، كما أن قرار الجنرال بنيكية الرئيس السابق لهيئة المراقبين الدوليين الذى صدر فى ٢٣ سبتمبر١٩٥٣م والذى يقضى بوقف إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن لا يزال قائما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ما لم يقرر بيرنز خلاف ذلك. ونصحت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم الاستمرار فى مشروع تحويل جسر بنات يعقوب إلا إذا كان الاستمرار طبقاً لتفاهم عام بما فيه موافقة رئيس الأركان حول نسبة مياه الأردن واستعمالها، وأنها لن تسمح بأى عمل من جانب إسرائيل أو سوريا يمكن أن يؤدى إلى سرعة القيام بأعمال عدائية بين الجانبين(٩٠).

ويتضح من مذكرة السفير المصرى بدمشق بأن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الرد على الاحتجاج السورى الذى أرسلته إليها بجملة تطمينات، والتأكيد للحكومة السورية بأن الولايات المتحدة لن توافق على أية قرارات تتعلق بمجرى

نهر الأردن إلا بعد إقرارها من جانب هيئة المراقبين الدوليين، ولن تسمح بتوتر المنطقة بقيام أعمال عدائية بين العرب وإسرائيل.

وفى إطار اهتمام الخارجية المصرية بتأييد موقف سوريا فى معارضتهاعزم إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، التقى وزير الخارجية المصرية بالسيد عبد الرحمن العظم سفير سوريا بالقاهرة(*)، حيث بحثا معاً هذه المشكلة، وأوضح الوزير المصرى بأن العمل الذى أقدمت عليه إسرائيل لا يمكن السكوت عليه، أو الوقوف تجاهه موقفاً سلبياً، لكنه فى الوقت ذاته لا يمكن منعه باستخدام القوة فى الوقت الحالى، لأنه يتطلب الوقت الكافى لكى تستكمل مصر استعداداتها العسكرية للوقوف إلى جانب سوريا. وكان من رأى وزير الخارجية المصرية أن أفضل عمل لمواجهة إسرائيل فى هذه القضية هو إثارة مشروع جونستون من جديد لكسب الوقت حتى لو لزم الأمر استدعاء أريك جونستون وقبول مشروعه حتى لا يترك لإسرائيل أى حجة للمضى فى تنفيذ مشروعها، وفى الوقت نفسه منح مصر الفرصة لاستكمال استعداداتها لمواجهة إسرائيل إذا أصرت على الاستمرار فى تحويل مجرى نهر الأردن. وطلب وزير الخارجية من السفير السورى معرفة رأى الحكومة السورية فى هذا الموضوع، ورد فعل هذا الإجراء فى سوريا وفى أوساط اللاجئين، لذلك كتب السفير السورى لحكومته لمعرفة رأيها فى هذا الشأن لإبلاغ هذا الرأى للخارجية المصرية(٩١).

وذكرت السفارة المصرية بدمشق(×) أن رئيس وزراء سوريا سعيد الغزى استدعى سفراء الدول الغربية الثلاث - الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وفرنسا - فى ٢٨ يناير ١٩٥٦م، وتحدث معهم فى قضية قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، وأرسل لمبعوثى جميع الدول الممثلة فى مجلس الأمن مذكرة فى ٣١ يناير ١٩٥٦م تؤكد على معارضة الحكومة السورية للأعمال التى تقوم بها إسرائيل فى المنطقة المجردة(٩٢).

وقد تابع القائم بأعمال السفارة المصرية بسوريا أحمد فتحى رضوان موقف

كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا من تحويل مجرى نهر الأردن فى المنطقة المجردة من السلاح، وذلك من خلال المذكرات التى بعثوا بها إلى رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها، حيث لاحظ أحمد فتحى رضوان أن مذكرات هذه الدول الثلاثة متشابهة فى فحواها وأنها جميعاً تشير إلى أن الجنرال بيرنز هو صاحب الكلمة فى هذه القضية(٩٣).

وبيّن أحمد فتحى رضوان فى مذكرته إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بأن قضية تحويل نهر الأردن فى المنطقة المجردة ما زال مقيداً بجدول أعمال مجلس الأمن منذ إثارته، إذ لم يتخذ المجلس قراراً نهائياً بعد تأييده لقرار الجنرال بنيكيه فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣م، والذى سجل فيه تعهد إسرائيل بالتوقف عن إجراءات التحويل فى المنطقة المجردة خلال عرض القضية على مجلس الأمن. وعندما عرضت القضية على المجلس فى شهر ديسمبر ١٩٥٣م، لم يستطع مجلس الأمن إصدار قرار فيها، بسبب اعتراض روسيا على المشروع الغربى الذى كان يقضى بإحالة النزاع إلى بنيكيه، ومطالبته بالعمل على صيانة طبيعة المنطقة المجردة بين إسرائيل والعرب، ودعوة الدول العربية لتنفيذ قرارات كبير مراقبى الهدنة(٩٤).

وكانت وجهة نظر القائم بأعمال السفارة المصرية بسوريا أن الجنرال بيرنز لم يعد مسئولاً عن الفصل فى هذه القضية، بل إن مجلس الأمن هو صاحب البت فيها، ويبدو أن دافع الدول الغربية من التأكيد على أن بيرنز صاحب الاختصاص فى هذا الأمر، من أجل تجنب اعتراض روسيا إذا رفعت المسألة إلى مجلس الأمن، علاوة على تهديد هذه الدول لسوريا بأن مقاومتها لمحاولة إسرائيل تحول مجرى نهر الأردن عند المنطقة المجردة يعد عملاً عدوانياً. ولذلك رأى أحمد فتحى رضوان أن تقوم الخارجية المصرية بتقديم النصيحة للحكومة السورية بأن تبلغ الدول الغربية أن الجنرال بيرنز لم يعد صاحب ولاية فى هذه القضية، بعد أن أصبحت منظورة أمام مجلس الأمن(٩٥).

واتفقت وجهة نظر الحكومة السورية مع رأى القائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق أحمد فتحى رضوان بشأن عدم اختصاص بيرنز فى نظر قضية تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن فى المنطقة المجرد، حيث قابل رئيس البعثة السورية لدى الأمم المتحدة – داج همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة ، وأبلغه وجهة نظر الحكومة السورية فى أن قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣ م مازال قائماً، وأن القضية مازالت مقيدة بجدول مجلس الأمن، وليس من حق بيرنز مخالفة قرار مجلس الأمن(٩٦)، ولا يغير فى قرار الجنرال بنيكيه بشأن تحويل مجرى نهر الأردن، فى الوقت التى كانت تسعى الدول الغربية إلى التأكيد على حق بيرنز فى تغييره.

وقام رئيس الوزراء السورى بزيارة السفير المصرى بسوريا محمود رياض فى ٩/٢/١٩٥٦م، وذكر له أنه يرغب فى التشاور معه، بشأن إصدار تصريح سورى مصرى يحمل معنى التهديد لإسرائيل فى حالة قيامها بتحويل مياه نهر الأردن، ولكن كانت وجهة نظر السفير المصرى بأن تهديد إسرائيل فى هذه الحالة لن يفيد كثيراً بل قد ينتج عنه ضرر بالغ، إذا قد يدفع إسرائيل إلى سحب جزء من مياه نهر الأردن لا يتجاوز نصيبها المقرر فى مشروع جونستون، وحينئذ سيكون أمام مصر وسوريا أمران:

الأمر الأول: أن تنفيذ التهديد بالهجوم على إسرائيل يعتبر عملاً عدوانياً، ولن تستطيع كل من مصر وسوريا تبرير موقفها أمام الرأى العام العالمى.

الأمر الثانى : إذا لم يتم تنفيذ هذا التهديد فإن الرأى العام العربى سيصاب بخيبة أمل، مما قد ينتج عنه عدم ثقة الشعوب العربية فى رأى أو تصريح يدلى به القادة العرب. ولكن السفير المصرى وعد رئيس الوزراء السورى بأخذ رأى الحكومة المصرية فى هذا الموضوع ، كما أشار علية ضرورة العمل سوياً من أجل كسب الوقت، وذلك عن طريق إعادة النظر فى مشروع جونستون(٩٧).

وقد تابعت السفارة المصرية ردود الأفعال الغاضبة من جانب القيادة

السياسية فى سوريا تجاه تصريح رئيس الوزراء السورى، حيث اجتمعت لجنة الشئون الخارجية السورية فى ١١/٢/١٩٥٦م، وبحثت مع رئيس الوزراء موضوع تحويل مياه نهر الأردن وناقش معهم التصريح بتهديد إسرائيل باستخدام القوة إذا عزمت على تحويل مجرى نهر الأردن؛ وشعر معظم أعضاء لجنة الشئون الخارجية بالاستياء من هذا التصريح، وبخاصة بعد تسريبه إلى إسرائيل، كما أن رئيس جمهورية سوريا أظهر ضيقه من هذا العمل الذى قام به سعيد الغزى(٩٨).

يتضح مما سبق أن النقد الذى ووجه إلى رئيس الوزراء السورى كان بسبب تصريحه باستخدام القوة ضد إسرائيل دون مشاورة الحكومة المصرية، وتحمس الصحف إلى القيام بحملة قوية تدعو للقيام بحرب ضد إسرائيل، ودعت الصحف إلى ضرورة تشكيل وزارة حرب استعداداً للمعركة القادمة مع إسرائيل، وتسبب ذلك فى حدوث انزعاج فى جميع الأوساط السورية، وأصبح الجميع يتحدثون بأن لا مفر من الحرب، ومما زاد فى إثارة البلبلة إذاعة معلومات عن استعداد إسرائيل للقيام بحرب على البلاد العربية. وهكذا قام سعيد الغزى بسلسلة من التصرفات التى أدت إلى زيادة ارتباك الوضع فى سوريا وبلبلة الأفكار، وخاصة أن البعض بدأ يدعى أن مصر تخلت عن سوريا، ولذلك رأى محمود رياض سفير مصر بدمشق أن رئيس الوزراء السورى سعيد الغزى لن يستطيع أن يتحمل أعباء الحكم فى ظل هذه الظروف وبسبب تصرفاته الأخيرة، الأمر الذى جعل معظم الأحزاب والمسئولين فى سوريا يفكرون فى ضرورة تغيير الوزارة وتشكيل حكومة جديدة، ولكن العقبة تتمثل فى اختيار من يحل محله ويحصل على الأصوات فى البرلمان، حيث يتوقف هذا على مدى الاتفاق بين حزب الشعب وحزب البعث فى سوريا (٩٩).

وبدأت السفارة المصرية بدمشق تستطلع الوضع فى سوريا خلال إثارة هذه القضية، فأوضح محمود رياض أنه ساد فى الأوساط السورية بعد عودة الزعيم شوكت شقر بأن سوريا ستعمل على الحيلولة دون قيام إسرائيل بتحويل مجرى

نهر الأردن، وذلك بإطلاق النار على العمال اليهود، ومن الممكن أن يتطور الموقف إلى اشتباكات عسكرية بين إسرائيل وسوريا على نطاق واسع يستدعى تدخل مصر العسكرى، كما بين السفير وجهة نظر رئيس جمهورية سوريا والتى تتضمن قيام سوريا بتقديم احتجاج إلى مجلس الأمن فى حالة قيام إسرائيل بتحويل مجرى النهر، وفى حالة فشل المجلس فى اتخاذ قرار سريع يلزم إسرائيل بالتوقف عن العمل فى مجرى النهر ، فإن من حق سوريا استخدام القوة ضدها[١٠٠].

وقد حاول محمود رياض تحليل الموقف السورى فى ظل هذا الجو الملبد بالغيوم، وشرح وجهة نظرة من أجل الخروج من هذه الأزمة بصورة لا تعرض الدول العربية، وبخاصة مصر وسوريا لأى خطر فى حالة استخدام القوة ضد إسرائيل. ففى مذكرته التى بعث بها إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، أشار إلى أنه إذا كانت النية متجهة إلى استخدام القوة، فيجب أن يوضع فى الاعتبار ما يمكن أن يكون عليه موقف مجلس الأمن، فقد يقر المجلس حق إسرائيل فى تحويل مجرى النهر، وفى هذه الحالة فإن أى عمل من جانب مصر وسوريا يعد عدواناً ليس فقط على إسرائيل، وإنما أيضاً ضد قرار مجلس الأمن، وقد يستغرق بحث القضية فى مجلس الأمن وقتاً طويلاً وعندئذ يكون استخدام القوة عملاً قد تؤخذ عليه كل من مصر وسوريا، لأنهما لم ينتظرا لحين صدور قرار من مجلس الأمن فى الموضوع [١٠١].

وكانت وجهة نظر السفير المصرى بدمشق محمود رياض، بأنه يفضل عدم الرجوع إلى مجلس الأمن إذا أصرت مصر وسوريا على استخدام القوة ضد إسرائيل، حيث إن استخدام القوة فى هذه الحالة يستند على خرق إسرائيل لقرار سابق للجنرال بنيكية والذى وافق عليه مجلس الأمن. وتحفظ محمود رياض على استخدام القوة العسكرية ضد إسرائيل إذا عزمت على الاستمرار فى تحويل مجرى نهر الأردن، وكان يرى بأنه من المفيد ألا يكون القرار العربى مبنياً على موقف الرأى العام، لأنه من الممكن التأثير عليه بأساليب عدة ، وتهدئته بكل

وسيلة ممكنة، وإفهامه ضرورة استكمال مصر وسوريا استعداداتهما العسكرية قبل الدخول فى حرب ضد إسرائيل(١٠٢).

وأوضح السفير المصرى بجلاء بأنه ليس من أنصار الدخول فى معركة حربية مع إسرائيل فى شهر مارس عام ١٩٥٦م بسبب ضعف الجيش السورى مع ما

ينتظر أن يكون عليه هذا الجيش من القوة بعد بضعة شهور، وبخاصة وأن سوريا لم تتسلم بعد الأسلحة التشيكية، كما أن قوة الطيران السورى ستزداد زيادة كبيرة فى شهر يونيه بالذات عندما يتم تدريب من ٤٠- ٥٠ طياراً ، ولذلك كان السفير محمود رياض يميل إلى الاكتفاء برفع الأمر إلى مجلس الأمن مع تهيئة الرأى العام للدخول فى معركة عسكرية ضد إسرائيل، عندما تتم التجهيزات العسكرية فى كل من مصر وسوريا، إذا كان القتال مع إسرائيل أمراً لا مفر منه[١٠٣].

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة موضوع " الخارجية المصرية وقضية تغيير مجرى نهر الأردن "ما يلى:

■ أن الخارجية المصرية وممثليها لدى الدول الأجنبية قامت بجهد مكثف فى تجميع كافة المعلومات والبيانات والخرائط والدراسات التى تتعلق بقضية تغيير إسرائيل مجرى نهر الأردن، ووضعتها أمام صاحب القرار فى مصر ليكون على بينة لما يجرى فى العالم، ويتخذ القرار المناسب الذى يخدم مصر والقضية العربية.

■ ثبت من خلال هذه الدراسة أن السفارات والمفوضيات والقنصليات المصرية بالخارج أخذت تتابع عن كثب محاولة إسرائيل الشروع فى تنفيذ مشروع تغيير مجرى نهر الأردن، وأن هذا المشروع لا يقتصر على مياه نهر الأردن فقط، بل أيضاً مياه نهر الليطانى، وبذلك يكون المشروع الإسرائيلى قد مكنها من السيطرة على معظم موارد الرى التى تعتمد عليها لبنان وسوريا والأردن فى زراعتها.

■ نجحت الخارجية المصرية فى الكشف عن نوايا إسرائيل التى تهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى داخل الأراضى المحتلة ، للاستفادة من مياهه فى رى قسم كبير من أراضى النقب لاستقدام أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، وأكدت على أن هذا العمل ينطوى على خطر كبير على أمن وسلامة الدول العربية المشتركة فى حوض النهر. لأنه يحرم شعوب هذه الدول من الاستفادة من مياه

ذلك النهر فى رى أراضيه ، كما يلحق الضرر الكبير بمصالح هذه الدول وحقوقها وبمستقبل القضية الفلسطينية نفسها.

■ نشطت السفارة المصرية بواشنطن وقامت بنشاط دبلوماسى على نطاق واسع لتوضيح موقف مصر من قيام إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، واستطلاع رأى البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه القضية. وذلك لاستجلاء الموقف من كافة جوانبه لتعزيز وجهة النظر والأهداف المصرية.

■ كان حرص الخارجية المصرية واضحاً على معرفة جدية إسرائيل فى تنفيذ مشروع تغيير مجرى نهر الأردن، حيث تأكد لها من خلال التقارير التى بعث بها ممثلوها لدى الدول الأجنبية - عزم إسرائيل المضى فى مشروع تحويل مجرى نهر الأردن مهما كلفها ذلك الأمر، لأنها تعتبر هذا المشروع مسألة مهمة لتطوير اقتصادها واجتذاب عدد كبير من اليهود وبناء مزيد من المستوطنات لهم، وأن هذا التقارير تم إعدادها من خلال اتصالات ولقاءات ممثلى السفارات المصرية بالخارج مع نظائرهم فى البعثات الدبلوماسية للدول الأخرى، وكذا من الصحف العالمية المختلفة التى تتناول هذا الموضوع المهم الذى شغل الرأى العام العالمى، نظراً لأهميته بالنسبة للقضية الفلسطينية والنزاع العربى - الإسرائيلى.

■ ساهمت السفارات والقنصليات المصرية فى الخارج بتقديم التقارير والدراسات والبحوث المهمة عن مشروع جونستون، وموقف الدول العربية منه، لكى تكون الصورة واضحة أمام الحكومة المصرية عند اتخاذ موقف تجاه هذا المشروع.

■ وأخيرًا وضح من خلال هذه الدراسة أن الخارجية المصرية لم تُقصر مجهوداتها على الساحة السياسية والعلاقات الدولية فقط، وإنما أيضاً كان لها الدور الإيجابى والفاعل الذى خدم اقتصاد الدول العربية المشتركة فى حوض نهر الأردن بالتصدى للمحاولات الإسرائيلية تغيير مجرى نهر هذا النهر، للاستفادة من مياهه فى رى الأراضى المحتلة، وحرمان سوريا ولبنان والأردن من حقهم

الهوامش

(١) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٠جديد (٧٢٢ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨ / ٧ ، من عز الدين عبد العزيز السكرتير الثالث بالسفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٤/١٠ / ١٩٥٣م.

(٢) خليل عبد المنعم فرج ، مشكلة مياه حوض نهر الأردن ، المؤتمر الثالث للمياه وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ١٩٩٨م ، ص ٢٤٧ .

(*) الدونم يساوى ربع فدان من حيث المساحة.

(٣) سلوى صابر محمود ، السياسة المائية الإسرائيلية وموقف الدول العربية منها فى الفترة من (١٩٤٩ - ١٩٦٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، عام ٢٠٠٥م، ص ٤٨ .

(٤) سلوى صابر محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٥) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٠جديد (٧٢٢ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨ / ٧ ، من عز الدين عبد العزيز السكرتير الثالث بالسفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٤/١٠ / ١٩٥٣م.

(٦) نفس المصدر السابق .

(*) الواقع بين بحيرة طبرية وخليج عكا.

(٧) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٠جديد (٧٢٢ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨ / ٧، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٤/١٠ / ١٩٥٣م .

(٨) المصدر السابق .

(٩) نفس المصدر السابق.

(*) بعد حرب عام ١٩٤٨م بين الدول العربية وإسرائيل عقدت مصر وسوريا ولبنان والأردن بشكل منفصل مع إسرائيل اتفاقية رودس عام ١٩٤٩م ، بموجب هذه الاتفاقية تم عمل هدنة بين الجانبين، وبموجب هذه الهدنة أنشئت منطقة حرام فى القدس لتفصل بين الأردن وإسرائيل، وكذلك منطقة منزوعة السلاح تتكون من ثلاثة قطاعات جغرافية متاخمة، قطاع أصغر على الحدود السورية الفلسطينية بالقرب من نهر بانياس، والقطاع الأوسط وهو عبارة عن شريط يمتد بين الطرف الجنوبى لبحيرة الحولة والطرف الشمالى لبحيرة طبرية، أما القطاع الجنوبى وهو الأكبر فيمتد من منتصف الشاطئ الشرقى لبحيرة طبرية ويجرى جنوباً حتى الطرف الجنوبى للبحيرة عند التقائه بمصب نهر الأردن . محمود متولى ، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩م ، الهيئة العامة للكتاب عام

١٩٧٤م ، ص ص ٢٤ – ٢٦ ، سلوى صابر محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(١٠) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٠جديد (٧٢٢ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨ / ٧ ، من عز الدين عبد العزيز السكرتير الثالث بالسفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٤/١٠ / ١٩٥٣م .

(١١) المصدر السابق .

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) نفس المصدر السابق .

(١٤) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٠جديد (٧٢٢ قديم) ملف ١٤٠/٤٨/٧ من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير مصر المفوض فى برن بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥٣م ٠٠

(١٥) المصدر السابق، من المفوضية المصرية بسويسرا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٣م .

(١٦) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، المجلد الثالث عشر ،الشرق الأدنى ، وثيقة رقم ١، برقية من السفارة الأمريكية بالأردن إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٧ نوفمبر عام ١٩٥٥م.

(١٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ،محفظة ٥٠٠ جديد ، ٧٢١ قديم ، ملف ١٤٠/٤٨/٧ من وكيل وزارة الخارجية محمد أمين رستم إلى مدير مكتب رئيس الوزراء، بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣م.

(١٨) بيان العساف ، انعكاسات الأمن المائى العربى على الأمن القومى العربى : دراسة حالة حوضى الأردن والرافدين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجزائر عام ٢٠٠٥م ، ص ٢٦ .

(١٩) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، المجلد السابع عشر ، الشرق الأدنى ١٩٦١– ١٩٦٢م ، وثيقة رقم ١٠٠ ، من جونستون إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٦١م .

(٢٠) نفس المصدر السابق .

(٢١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٣ جديد (٧٢٠ قديم) ، من مدير الإدارة العربية إلى إدارة الصحافة بشأن تحويل مجرى نهر الأردن ، بتاريخ ١٧ / ١ ١٩٦٠م ٠

(٢٢) المصدر السابق ، محفظة ٥٠٠ جديد ، (٧٢٨ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨/ ٧ ، من سفارة مصر بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٥٣م ٠

(٢٣) نفس المصدر السابق ٠

(٢٤) المصدر السابق، من وزير خارجية الأردن إلى رئيس الوزارء الأردنى، بتاريخ ٥/١١/١٩٥٣م.

(٢٥) نفس المصدر السابق .

(*) أنشئت هذه الوكالة بموجب قرار الجمعية العامة بالأمم المتحدة فى بداية عام ١٩٤٩م، ومن صلاحيتها تأمين إغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الأقطار العربية وإيجاد العمل

والمشروعات لاستقرارهم لكى يستطيعوا إعانة أنفسهم بأنفسهم ، وشطب أسمائهم تدريجياً من جدول الإغاثة .

(٢٦) نفس المصدر السابق .

(٢٧) نفس المصدر السابق .

(٢٨) وثائق الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٣ جديد ، (٧٢٠ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨/ ٧ أ، من سفارة مصر بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٤ / ١٢/ ١٩٥٩م.

(٢٩) المصدر السابق ، محفظة ٥٠٠ جديد ، (٧٢٨ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨/ ٧ أ ج ٢ ، من السفير محمود رياض السفير المصرى بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بشأن موقف سوريا من مشروع جونستون ، بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٥م.

(٣٠) وزارة الخارجية الأمريكية ، المجلد الرابع عشر ,وثيقة رقم ١٧٩بم من وزارة الخارجية إلى السفارة الأمريكية فى الأردن ٢ يونيه ١٩٥٥م .

(٣١) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١١٤ ، برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها فى الأردن ، واشنطن ٣ يونيه ١٩٥٥م .

(٣٢) المصدر السابق ، محفظة ٥٠٠ جديد ، (٧٢٨ قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨/ ٧ ، من سفارة مصر بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٥٣م .

(٣٣) المصدر السابق ، محفظة ٥٩ جديد ، (١٢١٧ قديم) ، ملف ٣/٤/١ من وكيل وزارة الخارجية إلى سفير مصر بدمشق ، ١٧/٨/١٩٥٥م .

(٣٤) المصدر السابق ، من سفير مصر بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية ،ة بشان اقتراح سفير لبنان بالقاهرة مباحثات مع مستر أريك جونستون ، بتاريخ ٢٧أغسطس ١٩٥٥م .

(٣٥) المصدر السابق ، محفظة ٥٩جديد ، (١٢١٧ قديم) ، ملف ٣/٤/١، إفادة رقم ١٩١سرى، مقابلة السفير محمود رياض لمستر لسلى كرامز ، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥٥م.

(٣٦) نفس المصدر السابق ، من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى سفير مصر المفوض بدمشق، بشأن نشاط أمريكى فى لبنان من أجل مشروع جونستون، بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٥٦م.

(٣٧) وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد الرابع عشر، النزاع العربى الإسرائيلى، وثيقة رقم ٥٠، بتاريخ ١٦ مارس عام ١٩٥٥م .

(٣٨) نفس المصدر السابق، محفظة ٥٩جديد، (١٢١٧ قديم)، ملف ٣/٤/١، وزارة الخارجية المصرية من الوكيل المساعد للشئون السياسية إلى سفير مصر بدمشق، إفادة رقم ٢٤ سرى ، بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٥٦م .

(٣٩) نفس المصدر السابق .

(٤٠) نفس المصدر السابق ، من وكيل الخارجية المساعد للشئون السياسية إلى سفير مصر

بدمشق، صورة من كتاب سفارة مصر فى واشنطن الخاص بمقابلة المستر أريك جونستون للسيد سفير مصر فى أمريكا ، بتاريخ ١٢/ ١٢ / ١٩٥٥م.

(٤١) وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد الرابع عشر، النزاع العربى – الإسرائيلى، عام ١٩٥٥، برقية رقم ٣١١، من وزارة الخارجية الأمريكية إلى بعثة الأمم المتحدة، واشنطن ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥م.

(٤٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، من القائم بالأعمال بالنيابة محسن عبد الفتاح إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٥٥م .

(٤٣) المصدر السابق ، من وكيل الخارجية المساعد للشئون السياسية إلى سفير مصر بدمشق، صورة من كتاب سفارة مصر فى واشنطن الخاص بمقابلة المستر أريك جونستون للسيد سفير مصر فى أمريكا ، بتاريخ ١٢/ ١٢ / ١٩٥٥م .

(٤٤) وزارة الخارجية الأمريكية ، المجلد السابع عشر ، الشرق الأدنى ١٩٦١– ١٩٦٢م ، وثيقة رقم ١٢، مذكرة من وزارة الخارجية الأمريكية ، واشنطن ، بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٦١م.

(٤٥) المصدر السابق ، المجلد الرابع عشر ، النزاع العربى – الإسرائيلى ١٩٥٥م ، وثيقة رقم ٨ ، مذكرة من وزارة الخارجية الأمريكية ، واشنطن ، بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٥م .

(٤٦) دار الوثائق القومية بالقاهرة ، محافظ المشير ، محفظة رقم ١٠ ، من مدير المكتب الفرعى لمقاطعة إسرائيل يحى المالكى إلى وزير الحربية ، بتاريخ ١١ ديسمبر عام ١٩٥٩م.

(٤٧) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٣ جديد (٧٢٠ قديم) ، ملف ١٤٠/ ٤٨/ ٧ أ، من السفارة اللبنانية بالقاهرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية ، بتاريخ ١٣ يونيه ١٩٥٩م .

(٤٨) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٣ جديد (٧٢٠ قديم) ، ملف ١٤٠/٤٨/ ٧أ ، من سفارة مصر بعمان إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بشأن تحويلمجرى نهر الأردن ، ١٤/١٢/١٩٥٩م .

(٤٩) نفس المصدر السابق .

(٥٠) نفس المصدر السابق.

(٥١) نفس المصدر السابق .

(٥٢) نفس المصدر السابق .

(٥٣) نفس المصدر السابق .

(٥٤) نفس المصدر السابق.

(٥٥) المصدر السابق ، محفظة ٥٠٠ جديد ،(٧٢١قديم) ، ملف ١٤٠ / ٤٨ / ٧ أ ج ٥ ، من مدير الإدارة العربية أحمد عبد المجيد إلى مكتب وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٢ / ٣/ ١٩٦٠ م .

(٥٦) المصدر السابق ، محفظة ٥٠٣ جديد (٧٢٠ قديم)، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ، من سفارة مصر

بعمان إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن تحويل مجرى نهر الأردن، ١٤/١٢/١٩٥٩م .

(٥٧) نفس المصدر السابق .

(٥٨) نفس المصدر السابق .

(٥٩) نفس المصدر السابق .

(٦٠) نفس المصدر السابق .

(٦١) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٠جديد ، ٧٢١ قديم ، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ، من الوفد الدائم لجامعة الدول العربية بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٦/٢/١٩٥٩م .

(٦٢) وزارة الخارجية المصرية، محفظة ٥٠٣جديد، ٧٢٠ قديم، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ، من سفارة ج ع م بواشنطن إلى السفير وكيل وزارة الخارجية أول يناير ١٩٦٠م.

(٦٣) نفس المصر السابق.

(٦٤) نفس المصر السابق .

(٦٥) المصدر السابق ، محفظة ٥٠٣ جديد ، ٧٢٠ قديم ، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ، من عبد العزيز علونى المستشار بالسفارة واشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، ٢٦/ ١٢ / ١٩٥٩م.

(٦٦) نفس المصدر السابق .

(٦٧) نفس المصدر السابق .

(٦٨) وزارة الخارجية المصرية، محفظة ٥٠٠ جديد ، ٧٢٨ قديم، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ج ٢، من السفارة المصرية بواشنطن (من المستشار الصحفى) إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٤ يناير ١٩٥٤م.

(٦٩) المصدر السابق . محفظة ٥٠٣ ، ٧٢٠ قديم ، ملف ١٤٠ / ٤٨/ ٧أ ، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية ، أول يناير ١٩٦٠م .

(٧٠) نفس المصدر السابق ، محفظة ٥٠٣ جديد ، ٧٢٠ قديم ، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ، من السفير المصرى بعمان أحمد فتحى رضوان إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن تصريحات رئيس وزراء الأردن حول مشروع إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن ، بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٩م .

(٧١) نفس المصدر السابق .

(٧٢) نفس المصدر السابق ، محفظة ٥٠٣ جديد ، ٧٢٠ قديم ، ملف ١٤٠/ ٤٨/ ٧أ ، وثيقة رقم ١٤٧/ ٦٠ ، ملف ١/ ٣ / / ١٠ سرى ، من سفارة مصر بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٠/ ١ / ١٩٦٠م .

(٧٣) نفس المصدر السابق .

(٧٤) نفس المصدر السابق .

(٧٥) نفس المصدر السابق .

(٧٦) نفس المصدر السابق .
(٧٧) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٠٥ جديد ، ٧٢١قديم ، ملف ١٤٠/ ٤٨/ ٧أ ج ٥ ، من القائم بأعمال السفارة المصرية فى روما إلى وكيل وزارة الخارجية ، يناير ١٩٦٠م .
(٧٨) المصدر السابق .
(٨٨) نفس المصدر السابق ، محفظة ٥٠٥ جديد ، ٧٢١ قديم ، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ج ٥ ، برقية رقم ٣٢٠ سرى ، من مدير الإدارة العربية أحمد عبد المجيد إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤/٢/ ١٩٦٠م .
(٧٩) نفس المصدر السابق .
(٨٠) نفس المصدر السابق .
(٨١) نفس المصدر السابق .
(٨٢) نفس المصدر السابق ،
(٨٣) المصدر السابق ، محفظة ٥٠٥ جديد ، ٧٢١ قديم ، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ج ٥ ، من السفير المصرى ببيروت عبد الحميد غالب إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الحديث عن تحويل نهر الحصبانى ، بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٦٠م .
(٨٤) نفس المصدر السابق .
(٨٥) المصدر السابق، محفظة ٥٠٥ جديد، ٧٢١ قديم، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ج ٥، من إدارة الصحافة بوزارة الخارجية المصرية إلى السفير المصرى ببيروت عبد الحميد غالب بشأن طلب عقد مؤتمر صحفى ببيروت لشرح موضوع عزم إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن ، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٦٠م .
(٨٦) نفس المصدر السابق، من عبد الحميد غالب سفير مصر ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية الموضوع عقد مؤتمر صحفى ببيروت عن تحويل نهر الأردن ، بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٠م .
(٨٧) نفس المصدر السابق .
(٨٨) نفس المصدر السابق ، محفظة ٥٠٥ جديد ، ٧٢١ قديم ، ملف ١٤٠/٤٨/٧أ ج ٥ ، من وكيل وزارة الخارجية إلى السفير ج ع م ببيروت ، بشأن طلب عقد مؤتمر صحفى ببيروت حول موضوع تحويل نهر الأردن ، بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٠م .
(٨٩) المصدر السابق ، محفظة ٥٩ جديد ، ١٢١٧قديم ، ملف ٣/٤/١ ، من السفير المصر بسوريا إلى وكيل الخارجية ، بتاريخ ١١/٢/١٩٥٦م .
(٩٠) نفس المصدر السابق .
(×) أرسل السفير المصرى بدمشق محمود رياض برسالة إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم أرفقها بصورة البرقية الواردة لوزارة الخارجية السورية من سفارة سوريا بالقاهرة عن

مقابلة السفير السورى لوزير الخارجية المصرية بشأن عزم إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن .

(٩١) نفس المصدر السابق، برقية السفير السورى بالقاهرة عن مقابلة وزير الخارجية المصرى، بتاريخ ١١فبراير ١٩٥٦م .

(*) أرسلت صورة منها لوزارة الخارجية المصرية بكتاب السفارة رقم ٧٢ سرى بتاريخ ٣١/١/١٩٥٦م. وجاء رد السفير الأمريكى فى ٧/٢/١٩٥٦م وأرسل للوزارة وفق كتاب السفارة رقم ٩٢ فى ١١/٢/١٩٥٦م ٠

(٩٢) وزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٥٩جديد ، ١٢١٧ قديم ، ملف ٣/٤/١ ، برقية ٧٩ سرى من السفير المصر بسوريا محمود رياض إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن تحويل نهر الأردن وما صاحبه من ملابسات فى سوريا ، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٦م .

(٩٣) المصدر السابق، من القائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بتاريخ أول مارس عام ١٩٥٦م .

(٩٤) نفس المصدر السابق.

(٩٥) نفس المصدر السابق.

(٩٦) نفس المصدر السابق ، من القائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم ، بتاريخ ٥ مارس عام ١٩٥٦م .

(٩٧) نفس المصدر السابق .

(٩٨) نفس المصدر السابق .

(٩٩) الخارجية المصرية ، محفظة ٥٩جديد - ١٢١٧ قديم - ملف ٣/٤/١ برقية ٧٩ سرى من السفير المصر بسوريا محمود رياض إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن تحويل نهر الأردن وما صاحبه من ملابسات فى سوريا ، ١٣ فبراير ١٩٥٦م ٠

(١٠٠) المصدر السابق ، ملف ٣/٤/١ ، برقية رقم ١١٥سرى ، من السفير المصرى بسوريا محمود رياض إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم ١٨ فبراير ١٩٥٦م .

(١٠١) نفس المصدر السابق .

(١٠٢) نفس المصدر السابق .

(١٠٣) نفس المصدر السابق .